الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي _ الجزائر _
جامعة أحمد دراية _ أدرار _
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

إجتماع العقداء العشر وأثره على الثورة الجزائرية (1959-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين
*لمصادفة خديجة
* داوي أسماء

إشراف الدكتورة
خالدي مريم

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.خي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
د.خالدي مريم	أستاذ محاضر (أ)	مشرفاً و مقرراً
د.ختير الصافي	أستاذ محاضر (أ)	ممتحناً

الموسم الجامعي 1443-1444هـ/ 2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): ـ خالدي مريم

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : إجتماع الوفود الوسيطة وأثره على الثورة في الجزائر 1959 - 1962م

من إنجاز الطالب(ة): لمصادة خديجة .

و الطالب(ة): دلوي أسماء .

كلية : العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية .

القسم : قسم العلوم الإنسانية .

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: 12 - 6 - 2022 الساعة 10:00 إلى 10:30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 22 جوان 2022

مساعد رئيس القسم:

جامعة ادرار
رئيس قسم العلوم الإنسانية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د. بابا عبد الله

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

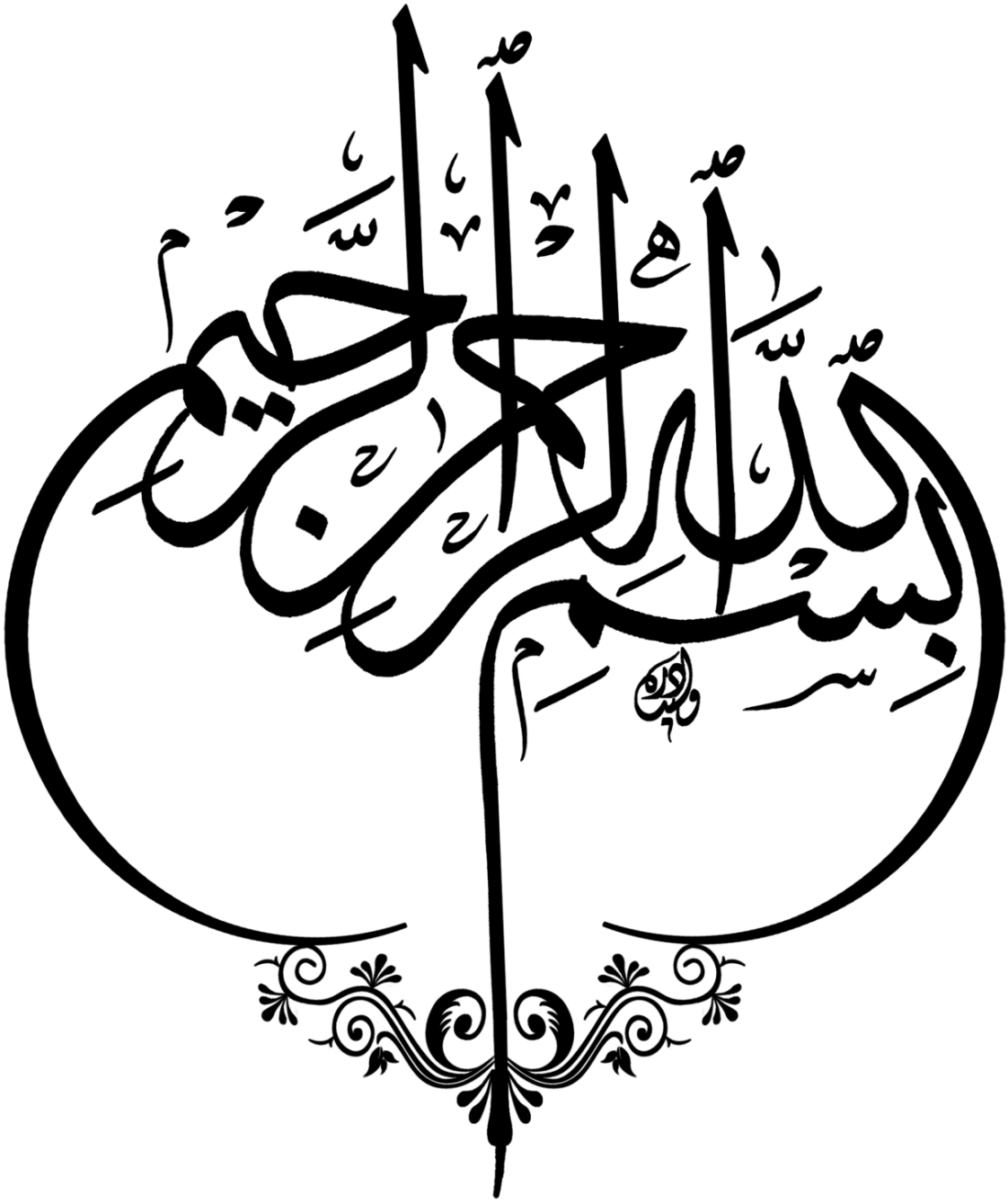
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أمي التي أنارت لي درب الحياة ,

ومنحتني القوة والعزيمة , لمواصلة دربي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد, إلى

أبي ملاكي في الحياة, رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة

إلى الشموع التي تنير طريقي إخوتي وأخواتي, كل باسمه , وأبناء أخواتي

حفظهم الله من كل مكروه .

إلى الجوهرة المضيئة رفيقة عمري أسماء وقدوتي التي قاسمتني تعبي, أسال

الله أن يجازيها عني كل خير.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما إلى من منحني حلماً وأن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح إلى اللذين لن أو فيهما حقهما مهما قلت فيهما إلى روح أبي رحمه الله وأمي الحبيبة وإلى أساتذتي الأفاضل

و إلى كل أفراد العائلة الكبار و الصغار

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين تركو بصماتهم في حياتي

إلى الذين يؤمنون بأن الأخلاق لابد أن تسبق العلم إذ لا ينفع علم بلا أخلاق

إلى أرض الجزائر الطيبة و إلى روح شهدائها الأبرار.

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير ,الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة, ويسر لنا أداء هذا ونسأله النجاح المتواصل لنا ولجميع من أخذ من العلم صلاحا .

نرفع كلمة الشكر إلي الدكتورة "خالدي مريم" لتفضلها لقبول الإشراف على هذه الرسالة, نحيث لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة طيلة إنجاز هذا العمل , فلا نملك إلا أن نسأل الله تعالي أن يبارك لها في عمرها وأن يجعل ما قدمته لنا في ميزان حسناتها .

والشكر موصول إلى كل من علمنا حرفا من بداية مشوارنا الدراسي إلي هذه اللحظة .

كما نتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل : الدكتور" خي عبد الله " والدكتور" خنير الصافي " لتفضلهما لقبول مناقشة هذه الرسالة فجزآهم الله عنا خير الجزاء .

مقدمة

تعتبر الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) من أهم ثورات القرن 20م التي جاءت لتحرير الشعب الجزائري تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي أذاق الشعب الجزائري كل أنواع الإبادة والتعذيب والجهل. والمتأمل لمسار الثورة الجزائرية سيلاحظ ذلك الخلاف الكبير الذي كان بين قادتها والذي كاد يعصف بها، لولا التريث والعودة إلى عقد الاجتماعات للبحث عن حلول تلك النزاعات من جهة وإيجاد أساليب جديدة لمواجهة السياسة الفرنسية التي جاء بها ديغول، ومن بين تلك الاجتماعات ما هو موضوع دراستنا "اجتماع العقداء العشر" الذي انعقد بتونس خلال الثلاثي الأخير من سنة الشهر 1959م، وما عرف تاريخيا باجتماع المائة يوم، هذا الاجتماع الذي كان بمصادقة صناع القرار والقادة الفاعلين للثورة في محاولة منهم لإعادة الثورة لمسارها الصحيح، ومواجهة مخططات ديغول التي كان لها وقع شديد التأثير على جيش وجبهة التحرير الوطنيين، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي على رأسها مشكل صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي شال وموريس.

دوافع اختيار الموضوع:

وقد وقع اختيارنا للبحث في موضوع اجتماع العقداء العشر وانعكاساته على الهيئات القيادية نتيجة

الدوافع الذاتية:

الدافع الذاتي، والرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية المجيدة، كما تم اختيارنا لهذا الموضوع لكونه حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية وجب علينا التطرق إليه، باعتباره من الأحداث التي ساهمت في إعطاء دفع سيكولوجي قوي للثورة الجزائرية.

الدوافع الموضوعية

أيضا من أسباب اختيارينا لهذا الموضوع الكشف عن الأسباب الحقيقية للصراع الذي كان في هرم القيادة والذي أدى إلى شلل الحكومة (م. ج. ج)، ومنه اجتماع العقداء .

إشكالية الموضوع:

نحاول من خلال دراستنا لموضوع العقداء العشر هو تسليط الضوء على قضية هامة والتي تعد من ابرز القضايا التي مرت بها الثورة الجزائرية، فمن خلال ذلك نطرح الاشكالية التالية : ماهي الاسباب والدوافع الحقيقة لعقد اجتماع العقداء العشر ؟ وماهي اهم اطرافه؟

و تندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منهاا:

- ماهي الظروف التي احاطت بعقد اجتماع العقداء العشر؟
- ما هي اهم المخرجات التي انبثقت هن هذا الاجتماع؟
- ماهي اهم ردود الفعل الداخلية والخارجية حول عقد الاجتماع؟
- ما هي اهم الآثار التي خلفها الاجتماع على مسار الثورة ؟

-المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي في رصد وتتبع الأحداث التاريخية ووصفها وتفسير أحداث تاريخية الذي ساعدنا في دراسة خلفيات وتداعيات الخلافات التي كانت بين قادة الثورة قصد الوصول لأسباب تلك الخلافات.

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول

بحيث تطرقن في الفصل الأول : الأوضاع الاخلية في الجزائر قبل انعقاد الإجتماع وهو بدوره تفرع الى أربعة أجزاء فدرسنا أولا : الصراع بين السياسيين والعسكريين ثم ثانيا خلاف الباءات الثلاث و ثالثاً : الالمحاولات الانقلابية لمحمد لعموري وفي الرابع : اجتماع العقداء الأربع

أما الفصل الثاني : فتناولنا فيه الدعوة لعقد الاجتماع أسبابه وقراراته بحيث تطرقنا من خلاله إلى أسباب عقد الاجتماع وشروط المشاركة في الجزء الأول أما الجزء الثاني التعريف بالعقداء العشر ثم

محاضر جلسات الاجتماع وأهم قراراته

وفي الفصل الثالث درسنا أثر اجتماع العقداء على مسار الثورة بحيث تطرقنا إلى تشكيل هيئة الأركان و ثانياً الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وفي الأخير مؤتمر طربلس وصائفة

مصادر ومراجع الموضوع:

فبالنسبة للمصادر اعتمدنا على مجموعة منها: مذكرات علي كافي، حياة كفاح (مذكرات) لتوفيق المدني، اضافة والمراجع اعتمدنا على كتاب الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكرين لرابح لونيس، اضافة وأهم الرسائل الجامعية اعتمدنا على أطروحة حكيمة شتواح. عنوانها كامل

صعوبات الدراسة

ومن هذا المنطلق فإن دراسة موضوع اجتماع العقداء العشر لم يكن بالهين لأن هذا الاجتماع كان له أثر كبير في تشكيل الجزائر بعد الاستقلال، فقد واجهتنا صعوبات لأنه لا يوجد بحث علمي خالي من الصعوبات من بينها قلة المادة العلمية حول اجتماع العقداء العشر، ومعظم المراجع لا تشير إلا بالشيء القليل عنها على الرغم من تعدد الصعوبات إلا أن ذلك لم يقلل من عزمنا في البحث.

الفصل الأول: الأوضاع الداخلية في الجزائر قبيل انعقاد الاجتماع

أولاً: الصراع بين السياسيين والعسكريين

ثانياً: خلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر 1958م.

ثالثاً: المحاولة الانقلابية لمحمد لعموري نوفمبر 1958م.

رابعاً: اجتماع العقداء الأربعة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958م

أولاً: الصراع بين السياسيين والعسكريين: الترقي هادي الصفحة 2 ويستكمل الترقيم الفواصل بين الفصول تحسب ولا ترقم

انعقاد مؤتمر الصومام

إن الصراع بين السياسيين والعسكريين يمكن القول أنه ظهر قبل بداية الثورة، ومنذ اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وقع شرخ بين السياسيين والعسكريين في الحزب، وعند اندلاع الثورة كان هناك تململ من طرف السياسيين، وازداد هذا الخلاف بعد انضمام عبان رمضان إلى الثورة سنة 1955، وكان ينظر إليه من طرف العسكريين أنه يتصرف وكأنه القائد الأول في الثورة، باحتكاره لسلطة القرار في الكثير من المواقف واحتقاره لباقي الزعماء الآخرين وبعد الاتصالات التي ربطت قيادات الداخل بالخارج تقرر انعقاد مؤتمر في منطقة برج بوعريريج ودلك لموقعها الذي يتوسط شرق وغرب الوطن و قربها من مدينة الجزائر التي كان يقودها [1]عبان رمضان.[*]

ونتيجة اشتباك خاضه الوفد القادم من العاصمة الذي كانت مهمته نقل الوثائق الخاصة بالمؤتمر لمكان الاجتماع، نقل الاجتماع إلى الشقة اليسرى لوادي الصومام التي كانت تحت قيادة العقيد عميروش الذي اختار له قرية افري اوزلاغن غرب مدينة بجاية كمقر للمؤتمر[2].

ومن الأسباب التي يجدر الإشارة إليها في هدا السياق هو رغبة القادة في تقييم الكفاح المسلح بعد مرور حوالي عشرون شهرا من انطلاقه وضرورة تعيين قادة جدد بعد استشهاد بعض مفجري الثورة اضافة الى هدا رغبة جيش التحرير في وضع إستراتيجية ثورية داخليا وخارجيا وكل هده الظروف جعلت عبان رمضان يمهد لإعلان قيادة جديدة للثورة بالداخل وإبعاد الوفد الخارجي من الدائرة

---

[1] بسام العسلي,الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية ,ج8-ط2,دار النفائس ,بيروت ,1986-ص189

[*] ولد في 10 جوان 1920م في قرية عزوزة أحد قرى بلدية الأربعاء نايث إيراثن، ينحدر من عرش آيث إيراثن في منطقة القبائل، وتم اغتياله سنة 1957 في المغرب، يعتبر اليوم من أبرز قادة ثورة التحرير الجزائرية ويسمى الزعيم الأكثر سياسية في جبهة التحرير الوطني، ويطلق عليه أيضا لقب مهندس الثورة.

[2] عبد الله مقلاتي,المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954-1962),ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2012,ص159

[3] يحي بوعزيز, ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,ج2,ط2منشورت المتحف الوطني للمجاهد,الجزائر,ص122

التنفيذية على الأقل تحت شعار و أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.3

فبهذه الاستراتيجية الجديدة بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة مباشرة بعد خروج عبان رمضان من السجن الذي وضع إستراتيجية جديدة للثورة وفق خطة كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى خلق قيادة من الشخصيات التاريخية التي فرض نفسه على رأسها وتجلت هده الخطة في حرصه على تنظيم المؤتمر في تلك الظروف ودلك في 20اوت 1956م مع استعانته ببعض التاريخيين أمثال العربي بن مهيدي وزيغود يوسف ثم إنشاء أجهزة قيادية تتمثل في المجلس الوطني للثورة الذي ترأسه للجنة التنسيق و التنفيذ(1)فيرى بعض الكتاب والمؤرخين أن أزمة مبدأ الأولويات يعود تاريخها إلى إنشاء المنظمة الخاصة والتصادم الذي أحدثته داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومع الأعضاء الآخرين من مركزيين ومصاليين تم تجدد الصراع داخل جبهة التحرير الوطني مع الاندماجيين وأعضاء جمعية العلماء المسلمين[1].

وهدا ما يوضح لنا أن النواة الأولى للعسكريين بدأت مع أنصار العمل المسلح من أوائل الملتحقين بالثورة مقابل المترددين الذين التحقوا بها بعد نجاحها وهم في الغالب من السياسيين ومن هدا المنطلق ظهرت عقلية التفوق العسكري على السياسي وبناء على هدا الأمر أراد مؤتمر الصومام ان يعيد طبيعة الوضع إلى أوله بإقرار أولوية السياسي على العسكري للقضاء على الفروق التي وجدت قبل نوفمبر 1954 كما أثارت هده القضايا الكثير من الشكوك في تصرفات طرف على حساب اخر فبات العمل الفردي لعبان رمضان يفهم على انه أيديولوجية سياسية يراد تطبيقها دون استشارة.

وكانت قرارات المؤتمر محل شك وعدم رضى فاحدث هدا صراعا بين جناحي الثورة الجزائرية حيث حمل جناح جبهة التحرير الوطني شعار السياسي وجيش التحرير الوطني شعار العسكري ومن هدا

1محسن زعنيدي ، مواقف عبان رمضان الثورية ندوة وطنية لإحياء الذكرى 57 لاستشهاد عبان رمضان 20014/12/27 بلدية الاربعاء ناثيراثن تيزي وزو،الجزائر،ص.18

المبدأ تحول الصراع بين الثورة و الاستعمار من صراع بين عسكريي الطرفين فقط الى مفاوضات بين سياسيي الطرفين ونعتقد ان هدا هو التفسير الموضوعي لقبول ومباركة للعسكريين الدين شاركوا في المؤتمر وخاصة ان اغلب المشاركين فيه عسكريين ولم يكن بينهم الا عبان رمضان كسياسي وتنكشف طموحاته في زعامة الثورة عند صياغة مبدا الداخل على الخارج وكان هدفه الحقيقي من دلك هو ابعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلة عن قيادة الثورة[1].

ونقل السلطة الى لجنة التنسيق و التنفيذ التي يقودها عبان رمضان في الداخل وكي يجسد سلطته على الثورة ارسل لمين دباغين الى القاهرة وكلفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وابعاد بن بلة الدي صورته وسائل الاعلام المصرية والعالمية على انه زعيم الثورة وقابل بن بلة و احمد محساس واخرون قرارات الصومام بالرفض لأنه لم تخضع في نظرهم كل قيادات الثورة كما أعطى قيادة للسياسيين المتمثلين في المركزيين وجماعة فرحات عباس و ابعد التاريخيين وأعضاء المنظمة الخاصة ومما نستدل به على هذا رواية المحامي مبروك بلحسين قائلاً انه عند وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة بعد خروجها من الجزائر، أراد أعضاء اللجنة تنظيم اجتماعا، فأراد كريم بلقاسم إبداء رأيه حول الوضع الذي وصلت إليه الثورة فقاطعه عبان قائلاً « لماذا تتحدث عن أشاء لا تخصك، أنت لا تفهم شيء»، [2]

كما أنتقد عبد الحفيظ بوصوف ووصف أساليبه في المغرب ومنطقة الغرب الجزائري بستالينية والبوليسية، وتهجم عليه بشأن بومدين وقاله له كيف يمكن لهذا الخير ليصل وبسرعة إلى مرتبة قائد.[3] وعرف أيضاً عن عبان مدى احتقاره وإهانته لغير المثقفين وهنا يروي **مبروك بلحسين** "أيضاً قائلاً بأنه طلب من عبان أن يسمح له بالالتحاق بالجيل كمقاتل فرفض عبان ذلك، وأمره بالذهاب إلى الخارج وقال له نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط، أما الآخرون فمهمتهم التنفيذ وتحمل المشاق[4]. فنرى ان هده السلوكات والتصرفات من قبل عبان رمضان قد زرعت الضغينة غي قلوب

---

1 رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر ،2000،ص16.

[2]مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج 'الجزائر، القاهرة,1954-1956، ص35

[3]مبروك بلحسن، المرجع نفسه، 36.

[4]خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخوف، طبعة خاصة، بوزار المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص443.

زملائه وخصومه على حد سواء ليدخل فيما بعد في صراع مع حليفه بالأمس **كريم بلقاسم"** ولينتهي مصيره بالاغتيال في ديسمبر 1957 واعتبر الكثير ان اغتيال عبان رمضان كانت بداية للتسلط العسكريين على الثورة.1

ومهما اختلفت الآراء حول اغتيال عبان رمضان فإنه يعد أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها، ذلك الخلاف الذي أستمر طيلة عمر الثورة، وهذا ما سنكتشفه مع صعود قيادة جديدة للثورة والمتمثلة في الباءات الثلاث.

ثانياً: خلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر 1958م.

أن من نتائج الصراع الذي دار بين السياسيين والعسكريين هو اغتيال عبان رمضان الذي يعد أحد أهم المنتصرين للثورة كما تولدت عن هذه أزمة جديدة أشد خطورة من الأولى.

وكانت هذه الأزمة تتمثل في المخاوف والشكوك سواء بين قادة الثورة الممثلين في الباءات الثلاثة وتعود احداث هذه الأزمة إلى تاريخ تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة* في أفريل 1958، وكانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون العربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤول عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري.[1]

بحيث أن هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيراً في صناعة القرار، إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة، أو ضمن مجموعة 22 أو من التاريخيين التسع بالنسبة لكريم، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له،

---

*أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة هم: عمر أو عمران مسؤول عن التسليح، محمود الشريف: مسؤول عن المالية، فرحات عباس: مكلف بالإعلام محمد الأمين دباغيين: مسؤول عن العلاقات الخارجية، وعبد الحميد مهري مكلف بالشؤون الاجتماعية، إضافة إلى الباءات الثلاث، أنظر عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب بيروت، 1997م، ص 583.

[1] عمر تابليت ، الأوفياء يذكرونك يا عباس، عباس لغرور حياة وكفاح ، 2014، المنهال ، ص318

وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات وإضافة إلى مناصبهم الحساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ[1].

فكان الهدف من إفادة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ هو خلق قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، قادرة على إدخال السلاح إلى أرض الوطن وتتمتع بفاعلية خارجه وهي فكرة طرحها كريم بلقاسم بدعم من العقيد بن عمر أو عمران ومحمود الشريف، لكن قائد الولاية الثانية المتمثل في لخضر بن طوبال وقائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف تحالفا ضد هذا القرار سعياً منهم لمنع كريم بلقاسم من الزعامة الفردية.

وظل كريم بلقاسم متمسكاً بموقفه لأنه كان يرى نفسه هو الأحق بالقيادة لأنه الوحيد المتبقي من التسعة التاريخيين بعد استشهاد واعتقال بقية الزعماء، في حين أن منافسيه بوصوف وبن طوبال يرفضان ذلك وهذا لأنهما من مجموعة 22 المفجرة للثورة، وهو لم يكن كذلك وبهذا بدأ الانقسام في قيادة الثورة.[2]

إن من تجليات الانقسام في قيادة الثورة تتمثل في قيام كريم بلقاسم بتعيين العقيد محمد السعيد قائد الولاية الثالثة رئيساً للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة وقام عبد الحفيظ بوصوف بتعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيساً للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تظم الولايات الرابعة والخامسة والسادسة.

وما يجدر الإشارة إليه أن مسؤول لجنة التنظيم العسكري في شرق البلاد المتمثل في محمد السعيد فشل في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك أصبح كل قائد منهم يعمل منفرداً أما في الجبهة الغربية المتمثلة في العقيد هواري بومدين فكان على عكس التوقعات تماماً.[3]

أما عن نتائج هذا الخلاف فقد استغلت قيادة الاحتلال الفرنسي ذلك على مختلف المستويات

---

[1] حسني عبد الحفيظ أمقران ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة ، 1997، ص198 .

[2] محمد العربي الزبيري، داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، ص 168.

[3] الغالي غربي ، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة ، 1954 1958 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2004-2005 ص 335

بمجموعة قرارات أبرزها رفع عدد المجندين من الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي من 30000 جندي إلى60000 جندي ليدعموا نصف مليون جندي فرنسي موجودين بالجزائر سنة 1958 وحوالي 1400 ضابط مخابرات، كما قامت بإنشاء خط موريس على الحدود الشرقية للبلاد، والذي حال دون تسريب السلاح إلى الجزائر، ليكتب العقيد أوعمران المسؤول عن التسليح رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب أضحى يشكل خطراً على جنود جيش التحرير الوطني، الذي يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية والتحول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوماً أستشهد حوالي 6000 مجاهد.[1]

ونتيجة لهذه الظروف العصيبة التي لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ مواجهتها والصمود في وجهها دعت إلى عقد اجتماع يوم 09 سبتمبر 1958 وهناك تقرر إنشاء حكومة مؤقتة، والتي أعلن عنها رسمياً يوم الجمعة 19 سبتمبر 1956 وعين فرحات عباس رئيساً لها، فاعترفت بها في اليوم الأول العراق وتونس وليبيا والمغرب وبعد السعودية وكوريا الشمالية ثم مصر واليمن والصين والسودان ليصل عددهم إلى 12 دولة اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة أما على المستوى الداخلي فلم تحظى هذه الحكومة باعتراف الجميع وإنما وجدت معارضين لأنهم كانوا يرون تعيينها تعد صارخ على الشرعية لعدم عرضها على المجلس الأعلى للثورة، إلا أن في حقيقة الأمر كانت قرار من الباءات الثلاثة لرغبتهم الشديدة في التمسك بالسلطة الفعلية في التوجيه والقيادة.[2]

كما ذكر علي كافي أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات فرغم كون هؤلاء، أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقبائها المتكررة كان محتواها « انتظروا أحداثاً هاماً يوم 19 سبتمبر » ثم بين علي كافي بأن تعيين فرحات عباس رئيساً للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهد الولاية الثانية، الذي تأكدوا من أن صراعاً قوياً سينطلق في صفوف قيادة الثورة[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 140.

[2] مسعود دليمي، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيس، مارس أكتوبر 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير، أشراف مرابط يحياوي، مسعودة، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1999/1998، ص 127.

[3] علي كافي ,مدكرات الرئيس علي كافي من مناضل الى قائد عسكري 1942-1962م .ط1.دار القصبة .ص220

ومما يدعم موقف وتصريحات علي كافي ذكر أيضاً فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر انتقد من إخلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بشكل الحكومة دون الرجوع إلى المجلس الوطني معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة ومن كل ما ذكرناه نكتشف، أن هذه المعارضة الشديدة على تأسيس الحكومة المؤقتة تصاعد إلى أعلى مستوياته حتى بلغ حد محاولة الإطاحة بها عن طريق الانقلابات[1].

ثالثاُ: المحاولة الانقلابية لمحمد لعموري نوفمبر 1958:

أن تشكيل الحكومة المؤقتة والإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958 يعد الحلقة الثالثة من اشتداد الصراع الداخلي في قيادة الثورة بعد قرارات مؤتمر الصومام الداعية لمبدأ أولوية السياسية على العسكري وأولوية الداخل عن الخارج وبداية الصراع بين السياسيين والعسكريين فكانت المرحلة الأربعة فكل هذا نتج عنه عصيان لبعض قادة الولايات في الشرق الجزائري .[2]

ونخص بالذكر في هذا الموضوع قائد الولاية الأولى في الأوراس محمد لعموري الذي ومحاولته الانقلابية، والذي كانت له أسبابه المتمثلة في أن محمد لعموري بصفته قائد الولاية الأولى بالأوراس تلقائياً هو يعمل بأمر قيادة أركان الجيش في الشرق والتي كانت تحت مسؤولية محمدي السعيد الذي بدوره يعمل تحت قيادة كريم بلقاسم.

حيث ان محمد لعموري كان دائماً ما ينتقد كريم بلقاسم الذي فسح المجال للضباط الجيش الفارين من الجيش الفرنسي وتقليدهم مناصب عليا في قيادة الجيش، وأبرزهم الكومندار إيدير مولود الذي صرح عنه لخضر بن طوبال أنه كان قائد فيلق في الجيش الفرنسي يضم 90% من الجزائريين، والذي واجه به الجيش الجزائري في معركة الشمال القسنطيني.[3]

وقد قام لعموري عين الكومندار إيدير مسؤولاً على ديوان قائدة القوات المسلحة كريم بلقاسم، وبهذا أصبح يطلع على كل ما يتعلق بجيش التحرير الوطني وأسراره ويعطي الأوامر لقادة أركان الجيش

---

[1] تحي الذيب ،عبد الناصر والثورة الجزائرية،ط2،دار المستقبل العربي،القاهرة،1990،ص396.

[2] محمد عباس ، ثوار عظماء ، الجزائر ، ،1991ص 102

[3] 2فتحي الذيب ، المرجع السابق ، ص400.

في الشرق للعقيد محمدي السعيد وفي الغرب للعقيد هواري بومدين.[1]

وبهذا الموقف الذي كان يصرح به محمد لعموري عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا بهذا الخصوص قبيل الإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة بعشرة أيام، وأصدرت عقوبة إنزال رتبة محمد لعموري من عقيد إلى رائد ومنعه من أي نشاط رسمي وتحديد إقامته بالسعودية، وعقوبة أخرى تخص إنزال رتبة عمار بوق لاز من عقيد إلى جندي ومنعه أيضاً من أي نشاط رسمي وتحديد إقامته بالقاهرة، فكانت هذه القرارات بمثابة زيادة الحطب في النار.[2]

إن من النتائج التي برزت على مسرح الأحداث بعد تلك العقوبات تمثلت في خروج محمد لعموري عن السيطرة وبداية تخطيطه للانقلاب في أول خطوة قام بها كانت في رفضه للأحكام الصادرة في حقه وسعيه للبحث عن حليف خارج الوطن، وعن هذا الأخير ذكرت بعض المصادر أن الحليف الخارجي لمحمد لعموري تمثل في الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي لم يواقف على ترأس فرحات عباس للحكومة المؤقتة وذلك لأنه كان في مساره النضالي من عادة الاندماج والانصهار في المجتمع الفرنسي ضارباً عرض الحائط بمقومات ومبادئ الشخصية العربية وهذا يتنافى مع أفكار جمال عبد الناصر الداعية للقومية العربية.[3]

ومن معاوني محمد لعموري أيضاً مصطفى لكحل الذي كسب تأييد ودعم المناضل التونسي صالح بن يوسف الذي عرف بفكره العربي الإسلامي عكس لحبيب بورقيبة والذي كان يسعى صالح بن يوسف الإطاحة به، وبهذا التقت الغايات وتوحدت الأهداف ووضعت خطة تهدف للإطاحة بالحكومة المؤقتة وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين.[4]

أما عن سير الانقلاب عملياً كانت بعقد اجتماع سري يوم 16 نوفمبر 1958 بمنطقة الكاف بتونس ترأسه محمد لعموري وشارك فيه عدد من إطارات الثورة عسكريين وسياسيين أبرزهم

---

[1] الطاهر جيلي: القاعدة الشرقية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001/2000م، ص 166.

[2] محمد عباس، ذكرى مؤامرة لعموري، جريدة الخبر، العدد 62، 52، 2008/03/06، ص 26.

[3] رابح لوتيسي، المرجع السابق، ص 30.

[4] أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات)، الطبعة الثانية، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 405.

القادة المؤسسين للجنة الجنوبية بمالي وهم محمد الشريف مساعديه واحمد دراية وعبد الله بالهوشات، دعاهم محمد لعموري في هذا الاجتماع إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة ومطاردة الباءات الثلاثة لأنهم حسب زعمهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلاح.[1]

ورغم التكتم الشديد على العملية الانقلابية إلا انه أكتشف أمرها من طرف المناضل الليبي سالم سلبك الذي أخبر محمود شريف وبدوره أخبر كريم بلقاسم وعلى جناح السرعة طلب المساعدة من الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة والذي سير القوة العسكرية وألقى القبض على جماعة لعموري وفر بعض منهم.[2]

اتخذت الحكومة المؤقتة قرار تشكيل محكمة عليا يوم 20 جانفي 1959، ترأسها العقيد هواري بومدين للنظر في قضية محمد لعموري ورفاقه وبعد شهر من التحقيق أصدر حكم الاعدام على محمد لعموري ومصطفى لكحل والكومندار عواشرية وأحمد نواورة، ونفذ في مارس 1959 اما باقي المتهمين بالمشاركة في المؤامرة أمثال عبد الله بالهوشات وأحمد دراية ومحمد شريف مساعدية وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960 ليتم تعيين المذكورين سابقاً كقادة للجنة الجنوبية في مالي والنيجر.[3]

وبناء على هذه الأحداث كلها يمكن القول أن الاعلان عن الحكومة المؤقتة كان سبباً في بروز تحديات صارخة في وجهها تمثلت في محاولة محمد لعموري الانقلابية وهي بمثابة صراع بين قيادة الداخل والخارج وهو صراع قديم أحيته هذه الحكومة كما جعلت هذه الأحداث نحو قيادة الثورة إلى تحدي جديد تمثل في عقد إجتماع للعقداء الأربعة داخل التراب الوطني.

رابعاً: اجتماع العقداء الأربعة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958

في هذه المرحلة من مسار تاريخ الثورة تكتشف أن كانت تمر بأكثر الأوقات صعوبة وذلك للظروف المحيطة بها من الخارج المتمثل في صراع القادة على السلطة وتكريس التحالفات ومن الداخل

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ،ص 142.

[2] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 408.

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 143.

المتمثلة في صول ديغول إلى الحكم ووضعه لمخطط خطير يهدف للقضاء على الثورة بحيث أن هذا الأخير كان على وعي الصراعات الداخلية في صفوف قيادة الثورة فأنشى خطي شال وموريس ليضمن عدم وصول السلاح إلى الثورة من الجبهتين الشرقية والغربية، كما وظف أجهزت المخابرات في عملية خطيرة هدفها زرع الشكوك وسط صفوف جيش التحرير وسميت هذه العملية بقضية العصفور الأزرق أو لا بوليت[1] التي نفذها الكابتن ليقر (Leger) في شهر جويلية 1998م، جند الجيش الفرنسي لهذه العملية عملاء بغيت الإيعاز للعقيد عميروش قائد الولاية الثالثة بأن جيشه عملاء لديهم تواصل مع الجيش الفرنسي وبالفعل اتجهت خطتهم ودب الشك في الكثير من أفراد جيشه وبدون محاكمة أعدم 1800 جندي في الولاية الثالثة و 500 في الولاية الرابعة.

وأمام هذا الوضع المتفاقم في الداخل واستمرار الصراع بين القادة في الخارج دعى العقيد عميروش إلى إجتماع لقادة الولايات لدراسة هذه الأوضاع وإيجاد حلول تنهي معاناتهم، فكان من العقداء الذين استجابوا لهذا الاجتماع العقيد السي الحواس قائد الولاية السادسة، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وسي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة أما الذين رفضوا الحضور فهم لطفي قائد الولاية الخامسة الموالي لبوصوف، وعلي كافي قائد الولاية الثانية الموالي لابن طوبال، وفسر رفضهم لحضور الاجتماع هو اعتقادهم أنها محاولة من عميروش لجمع قادة الولايات في الداخل ودفعهم إلى دعم كريم بلقاسم ضد كل من منافسيه لخضر بن طوبال وبوصوف.[2]

أما عن مسار الاجتماع فقد عقد الاجتماع بضواحي جيجل ما بين 6 و 12 ديسمبر 1958 وقرروا ما يلي:

- حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل، وعلى الحكومة المؤقتة توفير كل ما يلزم للقيام بهذا.
- إضافة ممثلين عسكريين من الحدود الشرقية والغربية للوطن إلى قيادة الداخل للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لقوات جيش التحرير.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 34.

[2] الطاهر سعيداتي,مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض,ط1,الجزائر,2001، ص 200.

- توحيد القيادة العامة وجعلها جماعة عملا بتوصيات مؤتمر الصومام.
- وضع خطة استراتيجية تهدف للقضاء على مخططات العدو خاصة خط شال الذي كان يهدد مسار الثورة.

وبعد نهاية الاجتماع حرر محضر وقع عليه العقداء المشاركين وأرسل إلى القيادة في الخارج الذي تسلمه في 12 مارس 1959 تسلمته الحكومة المؤقتة من طرف الرائد عمر أوصديق الذي شرح لهم الوضع بكل تفاصيله وكيف هي معاناة أفراد الجش في الداخل لكن مقابل هذا علقت الحكومة المؤقتة على هذا الاجتماع وقراراته بالخطيرة من شأنها فصل القيادة في الخارج عن الداخل ورفضته جملة وتفصيلاً»[1]

لكن من خلال ما أوردنا سابقاً نجد أن الأوضاع الداخلية كانت في أشد الضيق وكان إلزاماً على القيادة مهما كان مستواها (رئيساً أو مرؤوساً أو موقعه (في الداخل أو الخارج) أن تسعى في البحث عن الحلول المناسبة حتى لا تحيد الثورة عن مسارها وأن لا تعطي فرصة للعدو بتحقيق أهدافه الرامية للقضاء على الثورة.

[1] لخضر بورقعة، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة الجزائر، 2000، ص 29.

الفصل الثاني: الدعوة لعقد الاجتماع أسبابه وقراراته

أولاً: أسباب عقد الاجتماع وشروط المشاركة فيه.

ثانياً: التعريف بالعقداء العشر.

ثالثاً: سير الاجتماع و أهم قراراته.

أولاً: أسباب عقد الاجتماع شروط المشاركة:

لقد كانت حادثة عمير علاوة،[1] ومحاولة الانقلاب العسكري الذي قاده محمد العموري[2] سبباً رئيساً لعقد الاجتماع، عرف تاريخياً باجتماع العقداء العشر حيث انطلق في شهر جويلية 1959، بتونس[3] الذي استدعي إليه قادة الولايات الستة فحدد هذا الاجتماع بعدة أسباب نذكر منها:

محاولة السيطرة على الأوضاع المتدهورة التي أصبحت تعاني منها الثورة الجزائرية وبهذا نلاحظ تدخل كريم بلقاسم الذي أنتقد طريق تسيير الثورة وعجز الحكومة المؤقتة عن قيام بمهامها وأنها أصبحت عبارة عن عدة حكومات غير قادرة على اتخاذ القرارات.[4]،

وكذالك الاتهام الذي وجهه العقيد هواري بومدين إلى الحكومة المؤقتة، الذي تمثل في نقص إمداد الناحية الغربية[5] فالبلاد من السلاح والمؤنة وعلى حسب شهادة فتحي الديب أن تونس قامت بعدة إجراءات استفزازية ضد الثورة وذلك للضغط على قادتها و في مفاوضات مع فرنسا، حيث منعت دخول السلاح إلى الجزائر فنلاحظ أنه رغم تلك المخاطر التي واجهت القادة إلا أنهم صمموا للتعاون مع الشعب الذي مكنهم من تجاوز سد الموت وهو خط شال.[6]

وهذا نتيجة للصراع القائم بين ولايات الداخل والقاعدة الشرقية، وتمرد وحدات الولاية الأولى من جهة ومن جهة أخرى نجد أن قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي قد أزمت الخلاف في الانقسام الثالث بين الباءات الثلاثة وذلك بين مؤيد ومعارض للانضمام هؤلاء الضباط إلى جبهة التحرير، فقد أيد كريم بلقاسم هذه في حين أن محمد العربي الزبيري عارض موقفه ويتجلى ذلك في عدم تفطن كريم بلقاسم ما كان يشكله خط موريس من أخطار تجسد بالتدريج في منح الإمدادات

---

[1] أبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، ص 66.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 405.

[3] علي كافي، المصدر السابق ، ص 250.

[4] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 240.

[5] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعسان، الجزائر، 2004، ص 45-50.

[6] لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية، أطروحة الدكتوراه، اشراف بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، 2005، 2006.، ص 174.

المادية والبشرية من الوصول إلى الوطن وعلى غرار هذا فقد رفض بوصوف وبن طوبال فكرة إدماج الضباط الفارين جملة وتفصيلاً، وبهذا فإن أزمة القيادة قد أثرت سلبياً على أعمال الحكومة المؤقتة، بعدما أصبح كل قائد يدعي أنه أول بزعامة الثورة .

و لا ننسى أن نسلط الضوء على سياسة شارل ديغول التي كانت سبباً في عقد هذا الاجتماع وذلك من خلال أحداث 13 ماي 1958 وتبنيه أسلوباً خطيراً في المناورتين العسكرية والسياسية حيث شرع في تنفيذ برنامجه الذي كان ينحصر في البداية على الميدانين الاجتماعي والسيكولوجي وكان هدف ديغول من ذلك هو إفشال الثورة وقد وضع اصلاحات ومشاريع اقتصادية واجتماعية وإدارية لإغراء الشعب وندرج في هذا السياق ما ذكرته جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 25 جانفي 1960، أن كل مجموعات ومخططات الجنرال شارل ديغول باءت بالفشل ولم يحقق انتصاراته العسكرية، ونضيف إلى ذلك استقالة الأمين دباغيين التي أثرت سلباً على مسار الثورة، حيث أثرت على نفسيته حادثة مقتل عميرة علاوة، وصرح قائلاً أن الحكومة المؤقتة ماتت بموت عميرة، وحسب ما أورده أحمد توفيق المدني أن دباغين أتهم فرحات عباس بقتل عميرة وكان قد قدم استقالته رسمياً 15 مارس 1959، وأورد أسباب استقالته في رسالة ذكرها على كافي في مذكراته.[1]

أما عن شروط المشاركة في اجتماع تونس فقد حاولت قيادة الخارج ومن شروط كانت موضوعية على قادة الداخل قصد تفعيل اجتماع تونس، وتمثلت الشروط في وثيقة تكون كتابية يحضرها معه قائد كل ولاية كدليل على ثقة المجاهدين فيه، كما اقترح كريم أن يكون مقياس المشاركة برتبة رائد فما فوق، هذا إلى جانب كون الاجتماع حدد له مقر وزارة الدفاع التابع للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات[2].

ثانياً: التعريف بالعقداء العشر:

لقد كان اجتماع العقداء العشر بتونس 1958 نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة والجزائر عامة، لأنه أضعف الباءات الثلاثة وأدى إلى ظهور جيل عسكري جديد، وبهذا تعددت الأراء

[1] مصطفى بن عمر، مرجع السابق، ص244.

[2] محمد عبد الغاني جاسر ، موساعة مشاهري نظماء وشخصيات من التاريخ ، ط1 ، دار البرهان ، 2008 ، ص20

والنقاشات حول من يحق له حضور الاجتماع والذي أراد دعم موقفة بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى قيادة الأركان إلا أن بوصوف وبن طوبال رفضا هذا جملة وتفصيلاً ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء وهم:

كريم بلقاسم :

ولد كريم بلقاسم بقرية تيزرى عيسى دائرة دراع الميزان ولاية تيزي وزو في 14ديسمبر1922م وسط اسرة ميسورة الحال كان ابوه تاجرا عينته فرنسا كحارس للغابة واقترحت عليه منصب قائد لكنه رفض , انخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945م وعند اندلاع الثورة كان احد فمجريها واحد قادة جبهة التحرير الوطني واصبح قائد للمنطقة الثالثة وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة شغل منصب وزير القوات المسلحة في التشكيلة الاولى ووزير الشؤون الخارجية في الثانية ,شارك في موفوضات ايفيان وكان من الموقعين عليها كرئيس للوفد الجزائري .اغتيل بعد الاستقلال في 18اكتوبر1970م في فندق بمدينة فرانكفورت المانيا [1]

لخضر بن طوبال :

ولد في ميلة سنة 1923م و المعروف اثناء الثورة الجزائرية باسم لخضر وهو سياسي جزائري و احد الدين شاركوا في تأسيس المخابرات الجزائرية ,انخرط في صفوف حزب الشعب اثناء الحرب العالمية الثانية ,انضم الى المنظمة الخاصة واشرف على تنظيم الخلايا العسكرية في الشمال القسنطيني وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة لجا الى جبال الاوراس بعيدا عن مطاردات الشرطة الفرنسية عين عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ عند تأسيس الحكومة المؤقتة ,توفي في اوت 2010م بمستشفى عين النعجة العسكري بالعاصمة ودفن في مقبرة الشهداء العالية[2]

عبد الحفيظ بوصوف:

ولد عبد الحفيظ بوصوف في مدينة ميلة سنة 1926 من عائلة فقيرة تمتهن الفلاحة، التحق

[1] محمد عباس ، رواد الوطنية ، شهادات 28 شخصية وطنية ، دار هومة ، الجزائر ، 2014 ، ص108.

[2] محمد الشريف ولد حسين ، من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1962/1830) دار القصبة ، الجزائر ، 2010 ، ص08

بوصوف بالمدرسة الفرنسية في سن 8 سنوات،[1] انخراط في صفوف حزب الشعب بمدينة ميلة وقد كان بوصوف يجتمع بالمناضلين في منزله عين نائب عام للعربي بن المهيدي 1954 وبعدها قائداً 1956، لم يكن معروفاً لدى المصالح الفرنسية ولا ملاحقاً من طرفها، بعد مؤتمر الصومام أصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة، عين وزيراً للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة، أسس جهاز المخابرات الجزائرية 1957، حيث استطاع جمع مليارات فرنك فرنسي قديم في عهد الثورة بفضل حنكته ودهائه كما أنه جند بعض الوزراء في الحكومة الفرنسية لصالح الثورة من بينهم ميشال دوبري الذي كان رئيس الوزراء في حكومة شارل ديغول ووزير الاقتصاد فوركاد، ووزير الفلاحة أيدغار بيزاني.[2]

توفي عبد الحفيظ بوصوف في 31 ديسمبر 1980 في باريس وقد خصصت الحكومة الجزائرية طائرة خاصة لنقل جثمانه إلى الجزائر

العقيد عبيدي محمد طاهر:

ولد المدعو الحاج لخضر بباتنة سنة 1914م في اسرة فقيرة ماديا وحفظ القران في مسقط راسه وفي سنة 1936 سافر الى فرنسا طلبا للرزق واستقر بمدينة كراون كان من العناصر الاولى التي حضرت للثورة التحريرية وكان اول عمل نضالي له هو تأسيس خلايا سرية بمدينة باتنة 1939م و استمر نشاطه الى 1941م حضر اجتماع العقداء في الداخل 1958م بالولاية الثانية كما حضر مؤتمر العقداء بالخارج في 1959م حيث تم تعينه رسميا قائدا للولاية الاولى برتبة عقيد وقد توفي 23فيفري 1998م ببتانة ودفن بمقبرة بوزران[3]

سليمان دهيليس:

ولد سليمان دهيليس في 14 نوفمبر 1920 في منطقة القبائل[4] توفي أبوه وعمره خمس

[1] الصادق مزهود وآخرون,المجاهد عبد الحفيظ بوصوف، (دط)، دار الفجر، الجزائر، 2003م، ص 7.

[2] نجاة بيه: المصالح الخاصة والتقنية للجيش وجبهة التحرير (1954-1961) ، ص 206.

[3] رائد عمار ملاح ، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ص224.

[4] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، المجلد 2، دار المعرفة، 2006م، ص 311.

سنوات، وفي عام 1945 أنظم إلى سليمان دهيليس إلى حركة الأشعار للحريات ونشط تحت رعاية الاتحاد من فرنسا عام 1952، التحق بجيش التحرير 1954، شارك في مؤتمر الصومام ممثلاً للولاية الرابعة، ألقي القبض عليه وحكم بالسجن 08 أشهر توفي سليمان دهيليس يوم 05 نوفمبر2011، بالجزائر العاصمة عن عمر يناهز 91 سنة ودفن في اليوم الموالي بمسقط رأسه تيزي وزوز.[1]

علي كافي:

ولد الرئيس علي كافي 07 اكتوبر 1928 بسكيكدة[2] وهو من عائلة ريفية محافظة تنتمي إلى الزاوية الرحمانية وقد حفظ القرآن الكريم على يد والده في مسونة اشتغل معلماً في مدرسة حزب الشعب الحرة، انخرط مبكراً في حزب الشعب، وكان يقوم بين حركة الانتصار للحريات التي كان مناضلاً فيها [3]وبين حزب الشعب الدستوري التونسي الذي كان ينشط به ومن اهم مؤلفاته مذكراته التي نشرها سنة 1999م، في كتاب تحت عنوان « مذكرات الرئيس علي كافي» توفي يوم الثلاثاء 16أفريل 2013 بجنيف سويسرا، وذلك بعد وعكة صحية تم دفنه بالعاصمة.[4]

العقيد لطفي:

ولقد العقيد لطفي المسمى دغنينبودغن بن علي في 05 ماي 1937 بتلمسان[5] وهو الابن الأكبر لعائلته، واصل تعليمه بالمدرسة القرآنية بمسقط رأسه من 1945 من 1945 إلى 1947، ولما تحصل على الشهادة الابتدائية في 1946 انتقال إلى وجد (المغرب) ليواصل دراسته في الثانوية، التحق بجيش التحرير الوطني في 27 أكتوبر 1955 وفي جانفي 1957 عين مسؤولاً عن المنطقة الثانية بالولاية الخامسة برتبة نقيب[6] وفي سنة 1958 عين عقيداً ولقد شارك في أعمال المجلس الوطني للثورة

---

[1]زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني، جدور الأزمة، 2005، جامعة ميتشغان، ص 14.

[2]ممحمد عباس المرجع السابق ، ص 289.

[3]مفلاتي عبد الله، المرجع السابق ، ص 315.

[4]علي كافي، المصدر السابق ، ص 15.

[5]العقيد لطفي، مجلة الرؤية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1956، ع3، السداسي الأول، ص 232.

[6]محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية، ط1، دار بن علي زيد، للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص 159.

الذي أنعقد بطرابلس خلال 1959-1960، سقط لطفي عقيداً في ثورة التحرير شهيداً في 27 مارس 1960 في معركة وقعت بجبل بشار.[1]

هواري بومدين:

ولد هواري بومدين في مدينة قالمة الواقعة في الشرق الجزائري و ابن فلاح بسيط من عائلة كبيرة العدد ومتواضعة ماديا ، ولد سنة 1932 وبالضبط في 23 أب –أوت في دوّار بني عدي مقابل جبل هوارة على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة قالمة ، وسجّل في سجلات الميلاد ببلدية عين أحساينية – كلوزال سابقا -. دخل الكتّاب –المدرسة القرآنية – في القرية التي ولد فيها ، وكان عمره أنذاك 4 سنوات ، وعندما بلغ سن السادسة دخل مدرسة ألمابير سنة 1938 في مدينة قالمة – وتحمل المدرسة اليوم اسم مدرسة محمد عبده -، يدرس في المدرسة الفرنسية وفي نفس الوقت يلازم الكتّاب.ختم القرآن الكريم وأصبح يدرّس أبناء قريته القرآن الكريم واللغة العربية. وتوجه إلى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة

مع اندلاع الثورة الجزائرية في 01 تشرين الثاني –نوفمبر 1954 انضم إلى جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية وتطورت حياته العسكرية كالتالي:[2]

1956أشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية. و قد تلقى في مصر التدريب حيت اختير هو و عددا من رفاقه لمهمة حمل الاسلحة1957

أصبح منذ هذه السنة مشهورا باسمه العسكري "هواري بومدين" تاركا اسمه الأصلي بوخروبة محمد إبراهيم كما تولى مسؤولية الولاية الخامسة.

1958أصبح قائد الأركان الغربية.

1960أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ليصبح قائد الأركان.

1962وزيرا للدفاع في حكومة الاستقلال.

1963نائب رئيس المجلس الثوري

[1] بلحسن بالي، العقيد لطفي نصوص وشهادات ووثائق، 2010، ص 52.

[2] حياة مناضل خلال ربع قرن مجلة الجيش، عدد جانفي 1975، المطبعة المركزية للجيش الجزائري، ص 05.

و كان مسؤولا عسكريّا هذا الرصيد العلمي الذي كان له جعله يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير الوطني وتدرجّ في رتب الجيش إلى أن أصبح قائدا للمنطقة الغرب الجزائري ، وتولى قيادة وهران من سنة 1957 والى سنة 1960 ثمّ تولى رئاسة الأركان من 1960 والى تاريخ الاستقلال في 05 تموز –يوليو 1962 ، وعيّن بعد الاستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للدفاع .[1]

محمدي السعيد:

من مواليد 27 ديسمبر 1912 بضواحي الأربعاء تابت إيراكن بولاية تيزي وزو ينحدر من عرش آيتإيراثن في منطقة القبائل شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط ملازم في الجيش الألماني قبل أن يلتحق بالاستخبارات الألمانية ألقي عليه القبض سنة 1944 ولم يطلق سراحه إلا سنة 1952 التحق بثورة التحرير الوطني سنة 1954 برتبة عقيد وأصبح يعرف ثورياً « سي ناصر» وكان له شرف المشاركة في مؤتمر الصومام، حيث عين عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وسنة 1958 مسؤولاً عن لجنة التنظيم العسكري واستدعته الحكومة الجزائرية المؤقتة2 لتولي قيادة الأركان في أكتوبر 1958 وتوفي في 6 ديسمبر 1994 بباريس[2].

محمد يازوران

ولد البطل العقيد يازوران محمد في قرية '' اعجماض '' و من قبيلة '' اعزورن'' يوم 18 مارس 1912 . و لقد اشتهر باسم ''فريروش'' و عرف خلال الثورة التحريرية باسم '' سي السعيد ''.

عندما بلغ الثامنة من عمره أدخله والده مدرسة لتعلم الفرنسية لكن بعد المسافة و الطريق الشاق أدى به الى ترك مقاعد الدراسة و مساعدة أبيه في الزراعة و أمور البيت. [3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، 1930-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 15.

[2] جريدة المجاهد ، العدد 93 ، 10 / 1961/4 ، ص05

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 207- 208.

و في سنة 1933 تزوج العقيد محمد يازوران زواجه الأول و عاش معها حتى اندلعت الثورة و أنجبا ثلاثة ذكور هم سعيد و محمد و مولود و بنتا واحدة هي فاطمة و كلهم على قيد الحياة الا سعيدا فانه استشهد في الثورة

و في سنة 1942 انظم في سلك الحركة الوطنية فوجد ميدانا فسيحا و مناخا ملائما لتفجير طاقاته و التعبير عن ارادته الثورية . كان أول من انتظم في حزب الشعب في المنطقة ، و هو من الطلائع الرواد في منطقة القبائل كلها. و مع مضي الأيام أخذ يرتفع نجمه و يذيع صيته و يكتسب تقديرا خاصا من مختلف الأوساط المحبة للوطن بفضل انضباطه و أخلاقه و نضاله، و كان لا يفتأ يدعو أصدقاءه و معارفه الى الانخراط في حزب الشعب.

و ما ان حلت سنة 1945 حتى كان المنظمون فيه من أهل المنطقة لا يقلون عن الأربعين أبرزهم الشهداء علي عجموط و أشرقي و محمد وعلي المشهور باسم حوالي.

تقلب العقيد في أعمال مختلفة ، فبعد أن كان في الزراعة و الفلاحة ، انتقل الى الاشتغال في الغابة يقطع الخشب و يصنع الفحم ، ثم في أوائل الخمسينيات اشترى شاحنة صغيرة مع أحد أصدقائه ينقل البضائع .و كان في كل أعماله مثالا للجد و النشاط و التسامح و موضع الثقة و التقدير و الاحترام من مختلف الطبقات الشعبية ، و كان لتنقله بالشاحنة بين المدن أثر ايجابي كبير في التعرف على المناضلين و الاتصال بهم ، كما ساعده ذلك على توزيع منشورات الحزب.

و كانت السلطات الفرنسية منذ انخراطه في الحزب سنة 1942 تعامله على أساس أنه العدو الأكبر لفرنسا في منطقة القبائل حيث كانت تراقبه و تكيد له المكائد و تضيق عليه الخناق الى أن اندلعت الثورة سنة 1954.[1]

و في أوائل سنة 1958 سافر العقيد الى تونس رفقة المجاهد المرحوم '' اغيل علي ارزقي''. و في الطريق قاسى و عان كثيرا حتى كاد أن يموت من شدة المرض ..و بعد عشرين يوما وصل الى تونس و أدخل المستشفى لمدة أسبوع للمعالجة.[2]

[1] محمد لحسن أزعيدي ، مؤتمر الصومام وتطوره ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص 163.

[2] سلميان الشيخ الجزائر تحمل السلاح، ترجمة حافظ الجمال، منشورات الذكرى الأربعين للأستقلال، ص 258.

و رغم الأعمال التي كان يمارسها بتونس فان قلبه بالجزائر، آمله أن يظل بعيدا عن اخوانه المجاهدين و قد بدأوا الطريق معا ، فحاول الدخول الى الجزائر سنة 1959 لكنه فشل و أوشك على الهلاك..

و في شهر نوفمبر سنة 1959 ارتقى الى عقيد و بقي في تونس مكلفا بأرسال المال و السلاح الى الولاية الثالثة حتى انتهت الثورة.

ثالثاً:محاضر جلسات الاجتماع وأهم قرارته

لقد أدت الأزمة التي وقعت فيها الحكومة المؤقتة بعد مقتل عميرة إلى انسداد كبير وحسب ما بدالنا فإن كل من كريم بلقاسم وطوبال، وبوصوف رفضا تولي رئاسة الحكومة لأن ذلك سيؤدي إلى صراعات اختلال التوازن بينهم داخل أجهزة الثورة ولم يكن أمام الحكومة إلا اللجوء إلى كل عقداء الثورة لحل هذا الانسداد، فقد انعقد بذلك ما يعرف باجتماع العقداء العشر الذي أستمر أكثر من مئة يوم، حيث عرف انشقاقات حادة وأزمات بين تكتلين يضم أحدهما كلا من بوصوفن بن طوبال، بومدين، علي كافي، لطفي، أما الآخر فيضم كل من كريم، محمدي السعيد، دهليس، الحاج لخضر، سعيد بازوزان، وبهذا فقد زادت وتيرة الخلاف وأشتد حول تشكيلة المجلس الوطني للثورة الذي سيعين بدوره الحكومة الجديدة فمن أول جلسة ظهر مثالاً على ذلك حيث أعترض العقيد لطفي على حضور الباءات الثلاث للإجتماع قائلاً « ثمة أزمة داخل الحكومة وقد دعوتم القادة العشرين للحكم في النزاع...الخ[1].

وحسب أما أورده الهشماي فقد خرج كل من كريم وتبعه بوصوف، فكانت بداية الاجتماع في قضية استقالة دباغين، وبن طوبال وبعد أخد ورد أستدعي هؤلاء للمشاركة3 في الاجتماع أما عن الجلسة الثانية التي كانت بتاريخ 11 أوت 1959 التي حضرها كل من بوصوف، وبن طوبال، وكريم بلقاسم وكذلك العقيدان سي ناصر (محمد السعدي) وبومدين، اللذان كان يمثلان رئيس أركان القاعدتين الشرقية والغربية وكان بوصوف أو المتدخلين في هذه الجلسة بصفته رئيساً 3لها حيث سأل الرائد لعبيدي محمد الطاهر عن فحوى رسالة وردت من الولاية الأولى تطعن في تعينه لهذه الولاية، فرد

[1] سيد علي أحمد مسعود ، طور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيما 1961/1960 رسالة ماجستر ، قسم التاريخ الجزائر ، ص 11 .

لعبيدي أن رئاسة الأركان ستستلم قريباً تقريراً سرياً أعده كل من الملازمين يوسف البعلاوي ومحمد الشريف، ثم سلم لعبيدي تفويضاً مكتوباً يخوله تمثيل الولاية الأولى، وفي هذا الإطار توصل العقداء في آخر الجلسة إلى اقتراح بعض الحاضرين لم ترد اسمائهم في المحضر، بأن يشارك أوصديق كمستشار عن ولايته، فقبل هذا الاقتراح بالرفض من طرف العقيدين دمين بن علي وبن طوبال، وانتهى المحضر بهذا الاقتراح، وأما عن عسكري الحكومة المؤقتة الحاضرين في الاجتماع (كريم، بوصوف، بن طوبال) فقد حضروا الاجتماع بحكم الشرعية وكانوا هم الداعمين الحقيقيين لهذا الاجتماع.[1]

وبعد هذا تم التوصل في الاجتماع الذي يعد أطول اجتماع في تاريخ الثورة الجزائرية بعد الكثير من الانقطاعات توصل فيه العقداء إلى مجموعة من القرارات غيرت مجرى الثورة إلى الطريق الصحيح ولو بالقليل ونذكر أهمها:

- وضعية الثورة بالداخل وعلى الحدود، ضرورة وضع استراتيجية عامة للثورة.
- وضع سياسة عامة للثورة.
- تصعيد العمليات العسكرية بالداخل للمواجهة خط شارل.
- إدخال تعديلات جديدة على جيش التحرير الوطني.
- تعيين مجلس وطني جديد.
- تعيين قيادة تنفيذية جديدة
- إعادة تنظيم الجيش.
- توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية طبقاً لمؤتمر الصومام.
- نقل العمل المسلح إلى الخارج.

[1] مطظفى هشماوي ، جدور نوفمبر 1945 الجزائر ، دارسة منشرات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، درا هومة ، الجزائر ، 2000. ص 177.

الفصل الثالث :أثر اجتماع العقداء على مسار الثورة

أولاً: تشكيل هيئة الأركان الموحدة

ثانياً: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

ثالثاً: مؤتمر طرابلس وصائفة 1962م.

أولا: تشكيل هيئة الاركان الموحدة

اولت الحكومة المؤقتة الجانب العسكري ما يستحق من الاهتمام بدليل انشاء وزارتين للتكفل به :وزارة القوات المسلحة و وزارة التسليح و التموين العام كما تم انشاء هيئة اركان في الشرق بقيادة محمدي السعيد و مقرها بلدة غار الدماء التونسية و هيئة اركان الغرب بقيادة هواري بومدين الذي اتخذ من مدينة وجدة المغربية مقرا له [1]

و خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التي انطلقت اشغالها يوم 16 ديسمبر 1959 تم طرح مختلف قضايا الثورة و بعد مناقشات دامت 33 يوما تم الخروج بالقرارات التالية

-انشاء هيئة اركان عامة لجيش التحرير

-تشكيل لجنة وزارية للحرب [2]

تم اختيار العقيد بومدين لقيادة هيئة الاركان العامة و جعل كلا من منجلي و قايد احمد و عز الدين زراري معاونين له و اتخذ بلدة غار الدماء التونسية مقرا له

فتولى بومدين مهامه رسميا في 23 جانفي 1960م و قام بإعادة تنظيم الجيش على الحدود كما استطاع ان يفرض الانضباط تحت القوانين الصارمة و تمكن من توحيد الجيش لواء قيادة هيئة الاركان العام.[3]

ظروف تشكيل هيئة الاركان :

تعتبر الفترة الممتدة من 1960-1958مرحلة حاسمة في مسار الثورة التحريرية حيث تأسست هيئة الاركان نتيجة لظروف داخلية وخارجية .

فشل لجنة العمليات العسكرية في اداء مهامها وذلك بسبب عجزها عن التغيرات العسكرية [4]

[1] محمد عباس ، الثورة الجزائرية (نصرا بلا ثمن) دار الرائد ، الجزائر ، 2010 ، ص 483

[2] علي كافي ، المصدر السابق ، ص 256

[3] علي كافي نفسه ، ص 257

[4] صالح بلحاج , أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965) ، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر 2006 ، ص275

-فشل مشروع الرائد ادير والذي بمجرد تعينه على رأس الديوان العسكري الكريم بلقاسم عرض تصوره حول برنامجه من خلال اعداد وثيقة قدمها الى لجنة التنسيق و التنفيز ووضع خطة لتنظيم افراد جيش التحرير [1]

-ظهور اشكالية الولاءات الشخصية فأصبحت منقسمة بسبب النزاعات [2]وهذا ما جعلها تعيش نوع من الفوضة [3]

-قد تم استدعاء لجنة العمليات الشرقية بعد فشلها من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ[4]وقد وجهت لها تهم تتعلق بسوء التسيير واتخذ قرار لحل هذا اللجنة وتسليط عقوبات على قادتها [5]

-لقد كان الهدف الرئيسي للرائد ادير يتمحور حول اعادة تنظيم وهيكلة وحدات الجيش [6]

الهيكل التنظيمي للهيئة الاركان :

التنظيم الاقليمي : سعت الهيئة الاركان العامة منذ تأسيسها الى تقسيم الشريط الحدودي لثلاث جهات لصبح التنظيم الاقليمي للجهة الحدودية كما يلي :

المنطقة الشمالية تحت قيادة عبد الرحمان بن سالم [7]يساهم عبد القادر مولاي شابو نائب عسكري و الشادلي بن جديد نائب سياسي واحمد بعد الغاني بائب اتصال واخبار , اما امتداد هذه المنطقة فكان يمتد من بلدية العيون شمالا الى المريج جنوبا

المنطقة الجنوبية كانت تحت قيادة الصالح السوفي يساعده محمد علاق والسعيد عبيد

جبهة ثالثة على حدود مالي والنيجر [8]

---

[1] الصالح بلحاج ,المرجع السابق, ص 275

[2] محمد حربي ,جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع , ترجمة كميل قيصر داغر , ط1 مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة والنشر لبنان 1983 ص181

[3] عمار بحوش ابحاث ,ودراسات السياسة والادارة ,ا 1ج دار الغرب الاسلامي , 2007 ,ص 482

[4] عاشوراء شرفي ,قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 , علم مختار دار القصبة الجزائرية , 2007 ص2091

[5] محمد عجرود , اسرار حرب الحدود 1957 -1958 , منشورات الشهاب , 2014 ,ص104

[6] محمد حربي , المرجع السابق ص 192

[7] عبد الواحد بوجابر , الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الاولى التاريخية ,د.م.ن .د.ت.ن.ص193

[8] محمد حربي المرجع السابق ,ص349

التنظيم الداخلي :

.اما عن التقسيم الداخلي فقد قامت هيئة الاركان بأنشاء مكاتب متخصصة بهدف تنظيم الجيش وهيا خمس مكاتب

1-المكتب الاول : مكتب الادارة و التسيير العام بقيادة بوزادة

2-المكتب التاني : مكتب الاستخبارات بقيادة النقيب موسى وتحت اشراف العقيد سليمان

3- المكتب الثالث : مكتب التقني

4-المكتب الرابع : هو المكتب المكلف بشؤون المقالتلين واسندت مهامه الى النقيب شبيلة

5-المكتب الخامس : كتب الصحافة و الاعلام [1]

ام بخصوص الراتب الراتب الشهري الذي كانوا يتقاضونه والذي اقرته قيادة الاركان هو نفس الراتب بنسبة لجميع الجنود والمقدر 1500 فرنك [2]

ثانيا: الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان

عرفت الثورة الجزائرية 1954-1962م كغيرها من الثورات في العالم العديد من الأزمات الداخلية و الصراعات بين صفوف قادتها فبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقت الجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة في إنجاح المعركة الدبلوماسية .

لكن الحكومة حديثة النشأة عايشت العديد من الأزمات الداخلية خاصة بعد الإعلان عن تأسيس هيئة الأركان العامة للجيش اد دخلت هده الأخيرة في صراع حاد معها دام لما بعد استرجاع السيادة الوطنية[3] في 1962م فقد اشتدت حدة و خطورة هدا الصراع بعد تولي بن يوسف بن خدة[*] رئاسة الحكومة المؤقتة مند 1961م الذي خلف فرحات عباس حيث قرر الرئيس الجديد عدم الخوض في

[1] محمد حربي المرجع السابق ص349

[2] عبد الحميد عوادي , القاعدة الشرقيسة اصولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها ,دار الهدى , الجزائر , 1993, ص 97

[3] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة لبثورة التحريرية 1954-1962م رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ،نن اشراف زوزو ص123 .

[*] بن يوسف بن خدة ولد 23 فبراير 1920 البرواقية 4 فبراير 2003 الجزائر العاصمة، كان سياسيا ورئيسا للحكومة المؤقتة، ولد في بمدينة البرواقية بولاية المدية، بعد أن أتم دراسته الابتدائية، انتقل إلى البليدة ومنها إلى العاصمة ليكمل دراسته الجامعية، تحصل على درجة الدكتوراه في الصيدلة.

الصراع مع هيئة الأركان حتى التوصل لتسوية مع العدو الأجنبي فرنسا و هدا ما عارضته قيادة الأركان بشدة .

ومن هنا نشا و تطور الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان حيث تميز الوضع العسكري سنة 1960 م بتنامي قوة جيش الحدود الذي اصبح القوة المسلحة لجبهة التحرير فنلاحظ ان قادة هيئة الأركان ادركوا نقاط ضعف خصومهم في لحكومة المؤقتة ففور انتهاء العقيد بومدين من توحيد الجيش بدا يتطلع للسلطة و كانت معارضته موجهة في البداية لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف)[1]

أ/ أسباب الصراع :

السلطة على ولايات الداخل حيث كانت قيادة الأركان تعتبر ان الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير و هدا ما يحتم على اللجنة الوزارية للحرب ان تتعامل معها على هدا الأساس فهده الأخيرة كانت ترى انه من غير الممكن ان تمارس الهيئة سلطتها على الداخل وهي مستقرة بالخارج و قد اصبح الخلاف حول التحكم ف الداخل هو جوهر الصراع .[2]

و ما زاد في حدة الأزمة هو القرار الذي استصدرته اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة و القاضي بعودة جيش الحدود إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961 م وهدا ما رفضته الهيئة فقد رأت في امتثالها للأمر فقدانا للسيطرة على جيش الحدود .[3]

ومن خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدء بمولان جوان 1960م لغاية أيفيان الثانية مارس 1962م فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي .

كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لدلك فقد أكدت الهيئة حرصها الشديد على إنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا كما اعترضت على كيفية إجراء المفاوضات و التوقيت المناسب فقد كانت الهيئة تريد تأجيل الخوض في التفاوض مع العدو إلى أن يتم

[1] صالح بلحاج ، تاريخ الثورة اجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2009،ص 483

[2] سعد بن بشير لعمامرة ، هواري بومدين الرئس القائد 1932 -1978 ،ط1 ،قصر الكتاب ، البليدية ، 1997 ، ص 29،

[3] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البدية إلى غاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الاسلامي ، 1997،ص498

حل النزاع القائم بينها و بين الحكومة حول السلطة على الولايات[1] و في خضم النزاع بين الحكومة و الهيئة.

و بالتحديد في يوم 21 جوان 1961م قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين تونس و الجزائر و بينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملعب التدريب العسكري التابع لجيش الحدود الجزائري اطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها و أسقطتها فالقي الطيار بنفسه من الطائرة بواسطة مظلته و استطاع الوصول سالما إلى الأرض فقام الجنود باختطافه و أسره .[2]

بما ان الحادث وقع على التراب التونسي فقد طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار فاستجاب بورقيبة و الح على تسلميه لكن قيادة الأركان رفضت موازاة مع رفض الهيئة تسليم الأسير الفرنسي ومن دون القيام بالمساعي الدبلوماسية لدى الحكومة المؤقتة فقام بورقيبة بقطع الماء و التموين عن جيش التحرير و منع تنقل قوافل الأسلحة و تحركات الجنود [3]

في حين ان الجانب الجزائري اختلفت ردود الفعل حول الإجراءات التونسية فقد تنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر الجيش و قابل قائد الأركان هواري بومدين و أمره بإعادة الطيار الفرنسي لكن الهيئة ادعت انه قد مات عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم جثته لكن الهيئة تمادت في الرفض فنقلت الحكومة المؤقتة انذار شديد اللهجة يفيد ان القوات التونسية سوف تتدخل و بعد أيام من المراوغة قرر بومدين بمفرده التنازل عن الطيار الفرنسي [4]و كرس تراجع العقيد بومدين القطيعة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان كما حقق رغبة الحكومتين الجزائرية و التونسية معا و شرعت الهيئة في إعداد مذكرة مطولة وجهتها لرئيس الحكومة المؤقتة و تصاعد التوتر بين الطرفين ما جعل بومدين و رفاقه يقدمون استقالتهم يوم 15 جويلية 1961م [5]فقد كانت المذكرة التي سبق ذكرها عبارة عن أكوام من التهم

1 زيدان زبيحة ،المرجع السابق ، ص 133

[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 159.

[3]محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية نموذجا ، الجزائر ، 2010 ، ص 165

[4]صالح بلحاج ، مرجع السابق ، ص 492

[5]محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 861

بمثابة محاكمة للحكومة انتهاء ففي المجال الداخلي كانت الاتهامات موجهة خصوصا ضد قرارات المجلس الوطني للثورة وسوء التسيير والتبذير أما في المجال الخارجي فقد تعلق الاتهام بسوء اختيار التحالفات الأجنبية ونقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي [1]،وفي ما يخص الوضع العسكري فقد أوضحت قيادة الأركان ان الجيش في صيف 1961 افضل مما كان عليه طيلة الفترة السابقة [2]وعلى حسب ما أورده مصطفى هشماوي في كتابه جدور اول نوفمبر 1954 انه بعد تقديم الاستقالة مباشرة من طرف قادة الهيئة غادرو إلى المانيا ملتمسين تحكيم الزعماء الخمسة المعتقلين وكانت هيئة الأركان قد استخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية والغربية وهدا من اجل غلق الباب أمام أي تمرد واي محاولة من طرف الحكومة للسيطرة على الجيش [3]

ب/ تطور الصراع في الفترة ما بين 1961 و1962 :

مع حلول صيف 1961 كانت قيادة لجبهة منقسمة الى ثلاث مجموعات :

قيادة هيئة الاركان العامة ،قدماء المركزيين والحكومة المؤقتة.

فهيئة الأركان طالبت بتأجيل المفاوضات لحين التوصل الى تسوية لصراعها مع الحكومة ، أما قدماء المركزيين بزعامة بن يوسف بن خدة فقد اتهموا فرحات عباس بالتساهل مع ديغول خاصة حول قضية الصحراء ، وفيما يخص الحكومة المؤقتة فقد كانت مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لانعقاد دورة المجلس الوطني للثورة ،لقد كان الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان من الأسباب الرئيسية التي دعت لانعقاد المجلس من 09 الى 17 اوت 1961[4] وقد طرحت فيه مسالتين رئيسيتين هما المفاوضات والقيادة

[1]صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 492-493

[2]مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ،ص 189

[3]مصطفى هشماوي ، نفسه ، ص 189

[4]حكيمة شتواح ، المرجع السابق، ص 18

المفاوضات:

انقسم الحاضرون الى صفين هما: هيئة الاركان من جهة وغالبية الاعضاء من جهة اخرى ، فالأولى رأت ان الحكومة المؤقتة مستعدة للتضحية بمصالح الثورة ،اما رئيس الوفد كريم بلقاسم فقد قدم عرضا عن ملف المفاوضات وبين مظاهر التشدد التي ابداها امام المندوبين الفرنسيين ،الا ان كريم بلقاسم كان مدعوما بغالبية اعضاء المجلس ومن هنا نرى ان مساعي الهيئة لم تنجح في عزل كريم وعليه فقد صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات حيث تم تجديد الثقة بكريم بلقاسم .[1]

القيادة:

اهم النقاط التي تم طرحها خلال الدورة فقد اقترحت هيئة الاركان انشاء قيادة موحدة لجبهة و جيش التحرير في الداخل و الخارج مستقرة بالحدود و تضم كلا من الباءات الثلاث بلقاسم و بوصوف و بن طوبال و اعضاء قيادة هيئة الاركان بومدين و منجلي و قايد احمد بينما طالب بن خدة بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل و اقتصار دور الحكومة المؤقتة على الوظيفة الدبلوماسية و لكن المتفق عليه هو تعرض فرحات عباس لمعارضة و انتقاد واسعين فتمت الموافقة على تنحيته بسهولة و طرح مشكلة في خليفة فرحات عباس من جهة و القيادة الجديدة لجبهة التحرير من جهة اخرى.[2]

في حين كان ترشيح كريم بلقاسم واردا لعدة اعتبارات اهمها انه الوحيد من القادة التاريخين الستة المفجرين للثورة الدي بقي على الساحة خاصة بعد استشهاد بعضهم و اعتقال البعض الاخر الا انه لقي معارضة شديدة من اعضاء هيئة الاركان ومن بن طوبال و بوصوف فنظرا لتضارب الآراء فقد شكلت لجنة كلفت باستطلاع اراء الحاضرين وتقديم الاقتراحات وبعد ايام من المناقشات تم التوصل الى تسوية تمثلت في حمل بن خدة الى رئاسة الحكومة المؤقتة وقد كان قادة هيئة الاركان ينظرون بعين الريب الى مجريات الدورة لذلك بمجرد التصويت على بن خدة غادر اعضاءها الاجتماع وقدموا بلاغا بعدم الاعتراف بمقررات الدورة وقد اسفر عن الدورة ثلاث نتائج رئيسية هي:

-تحالف الباءات الثلاثة مع القدماء المركزيين وتمكن هؤلاء من الاستئثار بالمناصب القيادية في الحكومة

-الغاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب

[1] صالح بلحاج ، مرجع السابق ، ص 499

[2] صالح بلحاج ، نفسه ,ص 500

–تعميق اللازمة بين الهيئة والحكومة المؤقتة نتيجة اخفاق الاولى في تمرير مشروعها الرامي الى انشاء قيادة جديدة يحتل فيها بومدين و نوابه مكانة مميزة [1]

ج–تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان :

ادى الانسحاب المفاجئ لأعضاء قيادة الاركان لتأزم العلاقات اكثر بينهم و بين الحكومة المؤقتة كما سبقت الاشارة و هدا التأزم الجديد بدوره نتج عن ضعف الحكومة المؤقتة و ظهور الانقسامات داخل صفوفها فأمام التمرد الذي اعلنته الهيئة لم يتمكن بن خدة و وزراؤه من التصدي للعقيد بومدين و نوابه ففي النصف الثاني من سنة 1960م كان المركزيين يعتبرون الصراع لا يعنيهم مباشرة فهو صراع بين العسكريين انفسهم قادة الاركان من جهة و الباءات الثلاث من جهة اخرى اما بوصوف و بن طوبال فقد رايا انه من مصلحتهما عدم حدوث قطيعة بينهما و بين بومدين بينما كان كريم بلقاسم هو المستهدف الاول من طرف هيئة الاركان[2].

1–محاولة التحكم في جيش الحدود :مند تولي يوسف بن خدة رئاسة الحكومة قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود حيث دهب في سبتمبر 1961م الى بلدة غار الدماء و اقتراح اعادة تنظيم الجيش بتفكيك القيادة العسكرية الى قيادتين واحدة بالمغرب و الاخرى بتونس لكن الضباط الدين كان بومدين قد استخلفهم عند استقالته رفضوا المشروع و في اواخر سبتمبر اصدر بن خدة اوامره للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الاركان و اقترح منصب القائد على النقيب موسى بن احمد الدي وافق على دلك لكن هده الموافقة جاءت متأخرة فقد قرر قادة الهيئة المستقيلون العودة لاستئناف نشاطهم و قاموا باعتقال بن احمد و انصاره فكانت النتيجة مزيد من التوتر و التصعيد في العلاقة بين الطرفين[3] وواصلت هيئة الاركان انتقاداتها الصريحة و الحادة للحكومة المؤقتة و اعلنت عدم اعترافها بها بل و عملت كسلطة موازية لها بل و عملت كسلطة موازية لها و في جانفي 1962م عقد بن خدة اجتماعا مطولا للنظر خصيصا في مشكلة قيادة الاركان[4] فاقترح كريم بلقاسم اتخاد عقوبات صارمة

[1] صالح بلحاج ، مرجع نفسه ، ص 501.

[2] ادريس فاضلي , حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2004 ص123

[3] بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 262

[4] بن يوسف بن خدة ، مرجع نفسه.,ص262

ضد الهيئة بعزل بعض اعضائها فعارض بوصوف دلك بشدة و تمكن من اقناع المركزيين بمعارضة هدا الاقتراح فبداية من شهر فيفري اصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين و اتسعت هوة الخلاف بينهما ما اضطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع يوم 22 فيفري 1962م فغيرت خلاله الهيئة عن معارضتها للمفاوضات و الاتفاقيات التي ستتم مع فرنسا و كانت العبارة التي رددها بو منجل لا عضاء الوفد المفاوض هي :"الفرنسيون لعبوا بكم"[1] ولم يكن قادة هيئة الاركان لا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني و لا من اطارات الحركة الوطنية قبل 1954م لدلك راوا من الضروري لهم البحث عن سند سياسي تاريخي لتوفير التزكية الشرعية التاريخية و الثورية لحكمهم ومع بداية جانفي 1962م تمت الصفقة بين احمد بن بلة و هواري بومدين لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة و في 03فيفري قام كريم بلقاسم و بن طوبال بزيارة السجناء فاطلعهما خيضر و ايت احمد على خلافات السجناء و الاتفاق الدي تم بين بن بلة و قيادة الاركان[2]وحسب محمد حربي فان بومدين لجا للتحالف مع بن بلة لان بوضياف كان قد تحالف مع كريم بلقاسم [3]اما بقية المؤرخين فقد اشاروا الى احد السببين التاليين :اولهما رفض بوضياف للتوجهات العسكرية الخالصة لقيادة الاركان العامة اما السبب الثاني فهو اقتناع هده الاخيرة انه سيتعذر عليها التحكم في بوضياف [4]هو الدي رفض التحالف مع بومدين و ليس العكس وقد جاء في تصريح بعث به بن بلة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر اكد له فيه عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل و ازالة خصومه السياسيين[5]

قرار وقف اطلاق النار :

بعيدا عن الصراع القائم بين الهيئة والحكومة المؤقتة تم التوصل بين الطرفين الجزائري و الفرنسي الى اتفاق وقف اطلاق النار ابتداء من منتصف نهار 19مارس 1962م ضمن شروط و ضمانات محددة قبل بها الطرفين [6]

---

[1]مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 178

[22]محمد عباس ، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف) ، الجزائر ، 2002،ص 31

[3]محمد حربي ، المرجع السابق ،ص 210

[4]علي كافي ، المصدر السابق ، 282-283

[5]فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 984

[6]عمار ملاح، المرجع السابق ، ص 172.

رات الهيئة في تلك الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري لصالح فرنسا في حين اعتبرته الحكومة المؤقتة نصرا كبيرا لها كانت تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد السلطة في البلاد و لكي تضمن احقيتها في نيل هده الشرعية كان عليها ان تضمن تدعيم الولايات بالداخل كما دعا بن خدة الى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة و في موعد هدا الاجتماع المقرر يوم 19افريل زار بن بلة جيش الحدود بتونس و رأى ان انتقال السلطة لا يمكن ان يتم الا من خلال عقد دورة .[1]

و قد دعم شرعية الحكومة انتصارها السياسي في اتفاقية ايفيان ما دفع بن بلة و بومدين لاتهام اعضائها و خاصة العسكريين الثلاث بالبرجوازية و خدمة الاستعمار و قد اخد كريم بلقاسم النصيب الاوفر من الاتهامات و في خضم هذا الجو المكهرب خرج ايت احمد عن صمته و دعم فكرة عقد المجلس فتحصل بن بلة على غالبية الاصوات.[2]

ثالثا: مؤتمر طرابلس و صائفة 1962م

بدأ الاعداد لهدا المؤتمر مند شهر ابريل حيث ارسلت الاستدعاءات لمختلف قادة الثورة سواء بالداخل او الخارج و الهدف العام من وراء هدا الاجتماع الطارئ يتمثل في المصادقة على مشروع تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية و تعيين قيادة او مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية لحين تنظيم مؤتمر تقييمي فانعقد هدا المؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 ماي الى 04 جوان 1962 حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى راسهم بن يوسف بن خدة والقيادة العامة لأركان الحرب وعلى راسهم العقيد هواري بومدين [3] فاجتمع الاعضاء لاتخاذ اجراءات دقيقة تتعلق بالاستراتيجية العسكرية و تدعيم امكانيات جيش التحرير الوطني الجزائري . كما تم إبعاد بن يوسف بن خدة من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية وحل محله في هدا المنصب عبد الحميد مهري وتتشكل هده اللجنة العسكرية من عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال و كريم بلقاسم غير ان هده اللجنة اعتمدت في أعمالها على قيادة الأركان العامة تقرر ان تسند

[1] رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، منشورات قرطبة، 2007، ص 134.

[2] حكمية شتواح، المرجع السابق، ص 124.

[3] عبد العزيز بو تفليقة ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، دار الثقافة ، الجزائر ، 2009 ، ط1 ، ص07

اليها جميع الأعمال العسكرية المتعلقة بالثورة الجزائرية و فيهدا الاطار استطاع عبد الحفيظ بوصوف ان يعين العقيد هواري بومدين رئيسا للأركان لعامة أما العقيد محمدي السعيد فقد تم تعيينه وزيرا للدولة في الحكومة الجديدة ومن جملة المحاور الرئيسية التي اقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط التالية :[1]

1-تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة او التفاوض مع فرنسا اذا اقتضت الضرورة دلك

2-تقوية علاقات التعاون و التحالف مع دول المغرب العربي و دول المشرق العربي

3-انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس و المغرب

4-القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من اجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر

5-اختراق الحواجز و الأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير و تدويل القضية الجزائرية [2]

6-دخول قادة الثورة و قادة الولايات في جيش التحرير الى داخل الجزائر

7-تشكيل لجنة للمالية و تكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات بالداخل

8-هيكلة الجيش و دعمه ماديا و بشريا

وفي هذا الاجتماع تمت مناقشة برنامج يحدد معالم النظام السياسي , الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر المستقلة عرف "بميثاق طرابلس " لكن الاطراف المشاركة فشلت في الاتفاق بشأن القيادة التي ستتولى السلطة وتضمن المثياق الخيارات الكبرى [3]

[1] العقيد علي منجلي في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب، العدد الصادر بتاريخ 28 جويلية 1985م.

[2] جريدة المجاهد، العدد 59، الصادر بتاريخ 05 فبراير 1960.

[3] عبد الحميد عوادي، المرجع السابق ، ص60 .

الاختيارات السياسية :

-محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر

-دعم السلم و التعاون الدولي المتوازن والعادل

-تجسيد الوحدة المغاربية والافريقية

-بناء دولة عصرية على اسس ديمقراطية في اطار مبادئ اشتراكية

-الاختيارات الاقتصادية :

-محاربة التسلط الاحتكاري والاقطاعي

ضرورة بناء اقتصاد الوطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

-تطبيق سياسة الخطيط

-مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج

الاختيارات الاجتماعية والثقافية :

رفع مستوى معيشة السكان بالقضاء على البطالة والامية

-تحسين الوضعية الصحية وتوفير السكن

-استعادة الثقافة الوطنية واعطاء اللغة العربية مكانتها

-دعم الثقافة الوطنية على اسس علمية وثورية .

-ترسيخ القيم الوطنية

-تأكيد التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية [1]

ازمة صائفة

أسباب الأزمة: لقد سبقت الاشارة الى تنامي دور هيئة الاركان التي تم انشاؤها بموجب الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة و بروز طموحات قادتها للعب دور قيادي في الحكومة المؤقتة خصوصا بعد نجاح جهودها في توحيد الجيش و هي العملية التي انتهت منها في صيف 1961م و اصبحت تحوز بموجبها على كل مقومات القوة التي تؤهلها للعب دور كبير في الصراع حول السلطة.

[1] العربي زبيري ،المرجع السابق ص182

الاسباب[1] :

1. اجتماع القاهرة المنعقد في 20 أوت 1957 وما تمخض عنه بخصوص توسيع اللجنة- لجنة التنسيق والتنفيذ- إذ أصبحت تضم تسع أعضاء هم « كريم بلقاسم، عبان رمضان» احتفظا بمركزيهما وأدرج سبع أعضاء عددهم أربع مسؤولين عسكريين هم « بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمد الشريف، » وثلاث مسؤولين سياسيين « فرحات عباس، عبد الحميد مهري، لمين دباغين» [*] وهذه التركيبة يميزها التناقض الخطير الذي أصبح سمة القيادة ومنذ هذا التاريخ إلى الاستقلال وتبلورت إفرازاته بعد الاستقلال مما أدى إلى حرب أهلية.
2. عدم الرجوع إلى قيادات الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة.
3. التغيرات التي شهدتها الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد إذ تم تعيين محمود الشريف عضوا في اللجنة ولا يعرف الولاية أبدا، وتعيين محمد لعموري قائداً لها وهي تدرك جيدا أنه ليس في مستوى قيادة ولاية شامخة كولاية الأوراس. وبذلك عملوا بتكريس الخلافات وزيادة نار الفتنة والعروشية التي عمل قادة الثورة منذ اندلاعها على إخمادها.
4. تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 وتعيين فرحات عباس على رأسها والذي كان بدوره من الزعماء التقليديين الذين وفقوا دائما الكفاح المسلح.
5. ويعتبر يوسف بن خدة أحد أطراف النزاع الذي حدث خلال اجتماع طرابلس ومكنه من تشخيص الأزمة.
6. الصراع الإيديولوجي والثقافي بين القيادات.

[1] محمد بلعباس، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 278-279.

[*] محمد الأمين دباغين ولدة 24 يناير 1917 في حسين داي - 20 يناير 2003) كان سياسي جزائري ،تابع دراسته في الطب وتخرّج كطبيب، كان من بين أعضاء حزب الشعب البارزين ،مثّل النخبة المثقفة في الحزب ،و كان ضمن اللجنة المديرة لحزب الشعب

جدور الازمة :

في النصف الثاني من عام 1962م كانت الحكومة منقسمة الى 03 مجموعات بشان موقفها تجاه هيئة الاركان و بما ان بن خدة كان رئيسا للحكومة فقد حاول اخضاع الجيش الى سلطته وكان هدا سببا لدخول الطرفين في ازمة عميقة انتهت بتنازل بن خدة عن السلطة في صيف 1962م كما سنرى لاحقا في زيارته الأولى إلى "غار الدماء "مقر قيادة جيش حدود في تونس قابل الضباط مشروع بن خدة بإعادة تنظيم الجيش بعداء صريح ، أمر بعدها بن خدة قادة الولايات الداخلية بإيقاف التعامل مع هيئة الأركان .[1]

وفي خضم هذه الأحداث قررت قيادة الأركان العودة الى تونس واستئناف النشاط لقطع الطريق أمام مخططات الحكومة ، وأعلنت في يناير 1962 أنها لم تعد تعترف بسلطة الحكومة المؤقتة

تحالف بن بلة مع هيئة الأركان :مع بدأ خلافاتها مع الحكومة المؤقتة كانت هيئة الأركان تدرك تماما أنها تملك القوة المادية مما جعلها قادة على دورا رئيسيا في فترة ما بعد الاستقلال.

ومند 1961 بدأت هيئة الأركان في التواصل مع السجناء الخمسة في فرنسا من خلال مرسلوها عبد العزيز بوتفليقة ، وقد كان الرهان في البداية على محمد بوضياف ولاكن هذا الأخير كان يرفض التوجهات العسكرية لهيئة الأركان وكان يتبنى في الغالب طروحات كريم بالقاسم وهو مادفع قيادة هيئة الأركان للتحالف مع بن بلة لإتخاد موقف موحد تجاه الحكومة المؤقتة[2]

اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان :

جرى الاجتماع في الفترة مابين 24-25 جوان 1962 بزمورة حضرته الولاية (2+3+4) ومنطقة العاصمة وفدراليتي في فرنسا وتونس ، وغابت عنه الولايات الأولى والخامسة والسادسة وانتهى الاجتماع بالانشقاقات داخل الحكومة ، وإعلان حالة طوارئ في الولاية الثالثة وتشكيل لجنة تنسيق والتنفيذ بين الولايات[3]

انفجار الأزمة :

[1] السعيد بوشعيرة ,القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة , ديوان المطبوعات الجامعية , 2007 ,ص506

[2] نفسه , ص507

[3] العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 184

في يوم 11 جويلية 1962 دخل بن بلة مدينة تلمسان بترحيب جماهيري حار وبنفس الترحيب استقبل كريم بلقاسم وحمد بوضياف بتيزي وزو وهكذا تشكلت جماعة تلمسان تضم بن بلة وخيضر ، وجماعة تيزي وزو تضم كريم وبوضياف وبعد فشل قادة الولايات في الخروج بموقف موحد من اجتماع الأصنام 15 جويلية 1962[1] ، وبادرت جماعة تلمسان إلى الإعلان عن المكتب السياسي في 15 جويلية 1962 والمشكل من السجناء الخمس، وقد كان شهر أوت حافلا بانتصارات المكتب السياسي بحيث اعترفت جماعة تيزي وزو بالمكتب السياسي بعد اجتماع 02 أوت

كما أن الحكومة المؤقتة كانت قد اختفت نهائيا من الساحة السياسية وجاء تصريح بن خدة 07 أوت سلوح بنجاحات المكتب السياسي حيث أعلن عن تعويض صلاحيات الحكومة المؤقتة بالمكتب السياسي .

أما في الولاية 04 فقد وقعت مواجهات دامية بين جماعة ياسف سعدي المؤيد لجماعة تلمسان وبين جماعة الولاية 04 ، وفي يوم 29 أوت بدأت قوات قيادة الأركان في وهران بالتحرك نحو العاصمة . ووقعت أعنف المعارك بين الولاية الرابعة وقوات قيادة الأركان التي كانت حصيلتها أكثر من ألف قتيل.[2]

تم الاتفاق في 04 سبتمبر بين محند ولحاج وبن بلة على وقف إطلاق النار مقابل الولاية الرابعة من العاصمة ، وبعد خمسة أيام دخل العقيد بومدين العاصمة وأعلن عن إجراء الانتخابات في 20 سبتمبر .

[1] العقيد محمد الشعباني ,الامل والالم , دار الهدى , 2003 ص 77-79

[2] صالح بالحاج , ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة ص86

ثالثاً: أزمة صائفة 1962:

7. ويعتبر يوسف بن خدة أحد أطراف النزاع الذي حدث خلال اجتماع طرابلس ومكنه من تشخيص الأزمة.
8. الصراع الإيديولوجي والثقافي بين القيادات. **حذف**

انفجار الأزمة:

اجتماع زمورة:

اجتمع قادة الولايات الثانية والثالثة والرابع والمنطقة الحرة بالجزائر العاصمة[1] واتحادية فرنسا وتونس ما بين 25-26 جوان في زمورة لدراسة الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وقد سجل الحاضرون أن الانقسامات داخل الحكومة المؤقتة قد مست هيبتها وأن الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان كان قد قوض ركائز السلطة وجاء قرار الاجتماع ينص على ما يلي:

1. إنشاء لجنة التنسيق ما بين الولايات تؤكد على وحدة البلاد.
2. إدانة قيادة الأركان العامة للجيش.
3. إرسال الوفود إلى قائدة الولايات الأولى والخامسة والسادسة.
4. توجيه نداء إلى أعضاء الحكومة (السلطة الشرعية في نظر اجتماع زمورة).
5. الحفاظ على الوحدة إلى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية.[2]

ويذكر محمد عباس في كتابه "شهادات تاريخية" « بأن المجتمعين في لقاء زمورة طالبوا: إما أن تدخل قيادة الثورة والجبهة متفقة ومتحدة وإلا فالأحسن، لها أن تبقى حياناً في الخارج خشية انهيار ثقة الشعب في قيادته"

ونجد ان اجتماع زمورة كان سببا في تصعيد الازمة وفي اليوم التالي من الاجتماع جرت فكرت القيام بعزل قيادة الاركان من تونس ، وفي الاخير انعقد اجتماع للحكومة بحيث تقرر فيه مقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان فكان التوتر شديدا حول النقطتين فعارضها بن بلة وخيضر وفي يوم 28

[1] لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 86.

[2] محمد عباس ، فرسان الحرية ، شهادات تاريخية ، الجزائر ، دار هومة، 2001، ص115-116.

جوان غادر بن بلة متجها الى بنغازي والقاهرة مبررا بان الحكومة الفرنسية ستقوم باعتقاله بناء على طلب من الحكومة المؤقتة ،فكان هذا من الأسباب التي أدت بإصدار قرار عزل قيادة أركان الجيش في اجتماع زمورة

نتائج ازمة صائفة1962

شرعت الجزائر في وضع ركائز لها حتى تظهر على السطح وجهات نظر حول كيفية تنظيم وتسيير الدولة المستقبلية.

- ظهرت على شكل ديمقراطية والتعددية الحزبية وكيفية الوصول اليها[1].
- اما عن الجانب العسكري فكانت باستصدار بومدين مرسوم تغيير اسم جيش التحرير الوطني باسم الجيش الوطني الشعبي وإعادة هيكلته[2].
- حدوث استقطاب جديد بالقيادات والقواعد على الساحة الظرفية .
- سعيهم وراء التناقضات الثانوية والانشغال عن التناقض الرئيسي وهو تصفية الاستعمار[3].

[1] محمد بوضياف ،تحضير لأول نوفمبر 1954،بعناية وتقديم عيسى بوضياف ،ط1،دار النعمان،الجزائر،ص66-67.

[2] -2محمد درواز، المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية ،دار هومة، الجزائر،2011،ص456.

[3] -3عيسى الجرادي،الاحزاب السياسية فالجزائر ،دار قرطبة،الجزائر،2007،ص13.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع ، و ذلك بناءا على مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة الدراسة ، توقفنا أمام حقائق تاريخية كثيرة ، ميزت اجتماع العقداء ذاك، وعليه خلصنا إلى النتائج التالية :

-بعد مؤتمر الصومان مباشرة ظهر صراع بين قادة الثورة وذلك نتيجة لأولوية السياسي على العسكري

-إن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انعقاد الإجتماع هو حادثة مقتل عمير ي علاوة واستقالة لمين دباغين

-ان نقص الاسلحة والمؤونة في الولايات أدى إلى احتجاج قادة الولايات حيث عجل باجتماع قادة الداخل .

-اضاف شارل ديغول خط ثاني يدعم خط موريس وخط شال وذلك عند وصوله للحكم وتنفيذ مخططاته القائمة على منع دخول الاسلحة للتضيق على الثورة .

-إن من الأسباب التي أدت إلى تفجير الحكم المؤقتة بعد تأسيسها بأشهر قليلة هي مؤمرة العموري .

-يعتبر تأسيس الحكمة المؤقتة قفزة سياسية بالرغم من اكتسابها صفة الشرعية إلا أنها كانت محل صراع بين القادة الفاعلين في الثورة .

- انتهى الاجتماع بمجموعة من القرارات بالرغم من الاختلافات التي سادت الاجتماع من بينها اعادة تنظيم وهيكلة الجيش التحرير الوطني ، ضرورة معالجة نقص الاسلحة ، محاولة نقل العمل المسلح الى الخارج

-لقد كان اجتماع المجلس الوطني للثورة يعتبر أهم انعكاس حيث تم التأكيد على قرارات اجتماع العقداء .

-إن إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين أهم حدث عسكري في مسيرة الثورة حيث لعبة دور هاما في توحيد جيش الحدود وتنظيمه .

-لقد كان ظهور هيئة الاركان كقوة عسكرية من أهم أسباب الصراع بين الحكومة المؤقتة

-بعد فشل الاجتماع الاخير المنعقد بطربلس الذي أدى إلى انفجار ازمة صائقة التي لم تكون وليدة ذات اليوم بل لها جذور أبعد وأعمق من ذلك تعود إلى مؤتمر الصوامام .

-إن ما شهادته صائفة من أحداث جعلت الثورة تنحرف عن مسارها الذي حدده مفجري الثورة وهو ما كان قد حذر منه الكثير من هؤلاء القادة

الملاحق

الملاحق : يوضح اجتماع مؤتمر الصومام

الملحق رقم 02 : اجتماع العقداء العشر

المصدر: علي كافي، المرجع السابق، ص 251

الملحق رق 04 أعضاء الحكومة المؤقتة

المصدر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 545

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1) علي كافي ,مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل الى قائد عسكري 1942-1962م .ط1.دار القصبة.
2) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات)، الطبعة الثانية، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.
3) بورقعة لخضر ، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة الجزائر، 2000.
4) أمقران حسني عبد الحفيظ ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة ، 1997. .
5) سعيداني الطاهر, مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض,ط1,الجزائر,2001.

ثانياً: المراجع اقتصرا على اهم المراجع لا تتعدي 25 مرجع

6) لونيسي أبراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، .
7) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، 1930-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.
8) العسلي بسام, الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية ,ج8-ط2,دار النفائس ,بيروت ,1986.
9) بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، المجلد 2، دار المعرفة، 2006م..
10) بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف، ط1، دار النعسان، الجزائر، 2004.
11) الذيب يحي ،عبد الناصر والثورة الجزائرية،ط2،دار المستقبل العربي،القاهرة،1990.
12) معمري خالفة: عبان رمضان، تعريب زينب زخوف، طبعة خاصة، بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.
13) لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر ،2000.
14) رائد عمار ملاح ، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2012.
15) لعمامرة سعد بن بشير ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978 ،ط1 ،قصر الكتاب، البليدية، 1997 .
16) بوشعيرة السعيد, القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة , ديوان المطبوعات الجامعية ,
17) مزهود الصادق وآخرون, المجاهد عبد الحفيظ بوصوف، (دط)، دار الفجر، الجزائر، 2003م.
18) بلحاج صالح, أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965) ، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر 2006 .
19) بلحاج صالح ، تاريخ الثورة اجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2009
20) شرفي عاشوراء, قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962 , علم مختار دار القصبة الجزائرية , 2007 .

21)عوادي عبد الحميد, القاعدة الشرقيسة اصولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها ,دار الهدى , الجزائر , 1993.
22)بو تفليقة عبد العزيز ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، دار الثقافة ، الجزائر ، 2009 ، ط1.
23)مقلاتي عبد الله, المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954-1962),ديوان المطبوعات الجامعبة, الجزائر,.
24)بوجابر عبد الواحد, الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الاولى التاريخية ,د.م.ن .د.ت.ن.
25)الشعباني محمد, الامل والالم , دار الهدى , 2003 .
26)بحوش عمار ابحاث ,ودراسات السياسة والادارة ,ا 1ج دار الغرب الاسلامي , 2007 .
27)بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البدية إلى غاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الاسلامي ، 1997
28)تابليت عمر ، الأوفياء يذكرونك يا عباس، عباس لغرور حياة وكفاح ، 2014، المنهال.
29)الجرادي عيسى ، الاحزاب السياسية فالجزائر ،دار قرطبة،الجزائر،2007.
30)بلحسين مبروك ، المراسلات بين الداخل والخارج 'الجزائر، القاهرة,1954-1956..
31)ولد حسين محمد الشريف ، من المقاومة الى الحرب من أجل الأستقلال (1962/1830) دار القصبة ، الجزائر ، 2010 .
32)الزبيري محمد العربي ، داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر.
33)بلعباس محمد ، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
34)بوضياف محمد ،تحضير لأول نوفمبر 1954،بعناية وتقديم عيسى بوضياف ،ط1،دار النعمان، الجزائر.
35)حربي محمد, جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع , ترجمة كميل قيصر داغر , ط1 مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة والنشر لبنان 1983
36)درواز محمد، المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية ،دار هومة، الجزائر،2011
37)عباس محمد ، الثورة الجزائرية (نصرا بلا ثمن) دار الرائد ، الجزائر ، 2010 .
38)عباس محمد ، ثوار عظماء ، الجزائر ، ،1991..
39)عباس محمد ، فرسان الحرية ، شهادات تاريخية ، الجزائر ، دار هومة، 2001.
40)محمد عباس ، رواد الوطنية ، شهادات 28 شخصية وطنية ، دار هومة ، الجزائر ، 2014.
41)جاسر محمد عبد الغاني ، موسوعة مشاهري عظماء وشخصيات من التاريخ ، ط1 ، دار البرهان ، 2008.

42)علوي محمد ، قادة ولايات الثورة الجزائرية، ط1، دار بن علي زيد، للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، .
43)أزعيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطوره ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982..
44)بن عمر مصطفى ، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.
45)هشماوي مطظفى ، جدور نوفمبر 1945 الجزائر ، دارسة منشرات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، درا هومة ، الجزائر ، 2000.

ثالثاً : الأطروحات الجامعية اين شبوب

46)شتواح حكيمة، المبادءئ التنظيمية لقيادة لبثورة التحريرية 1954-1962م رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، اشراف زوزو .
47)جيلي الطاهر: القاعدة الشرقية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001/2000م.
48)غربي الغالي ، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة ، 1954 1958 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2004-2005 .
49)بوقريوة لمياء ، العلاقات الجزائرية التونسية، أطروحة الدكتوراه، اشراف بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، 2005، 2006.
50)دليمي مسعود ، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيس، مارس أكتوبر 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير، أشراف مرابط يحياوي، مسعودة، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1999/1998.

رابعاً : الجرائد و المجلات هذه قبل الرسائل

51)بوعزيز يحي, ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,ج2,ط2منشورت المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر
52)فاضلي ادريس, حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2004.
53)جريدة المجاهد ، العدد 93 ، 10 / 1961/4 .
54)جريدة المجاهد، العدد 59، الصادر بتاريخ 05 فبراير 1960
55)حياة مناضل خلال ربع قرن مجلة الجيش، عدد جانفي 1975، المطبعة المركزية للجيش الجزائري.
56)لعروسي رابح كمال ، المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، منشورات قرطبة، 2007.

57)الشيخ سلميان الجزائر تحمل السلاح، ترجمة حافظ الجمال، منشورات الذكرى الأربعين للأستقلال
58)العقيد علي منجلي في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب، العدد الصادر بتاريخ 28 جويلية 1985م.

فهرس الاعلام

الاعلام	الصفحة
عبان رمضان	45-39-6-5-4
العربي بن مهيدي	05
زيغود يوسف	05
عبد الحفيظ بوصوف	37-19-18-8-7-6
كريم بلقاسم	16-13-12-10-8-7-6
لخضر بن طوبال	36-30-13-8-7
بن عمر أو عمران	8
محمود الشريف	39-8
محمد السعيد	8
هواري بومدين	36-35-31-27-21-16-12-10-8
فرحات عباس	39-33-32-31-29-17-11-7-6
محمد لعموري	39-12-11-10
الكومندار ايدير مولود	10
جمال عبد الناصر	35-11
مصطفى لكحل	12-11
صالح بن يوسف	11-10
محمد الشريف مساعدة	39-25-11
احمد دراية	12-11
لحبيب بورقيبة	12-11
الكومندار عواشرية	12

احمد نواورة	12
العقيد عميروش	13-4
الكابتن ليقر	13
السي الحواس	13
الحاج لخضر	24-19-13
سي محمد بوقرة	13
العقيد لطفي علي كافي	24-21-20-13
الرائد عمر أو صديق	14
العميرة علاوة	45-17-16
شارل ديغول	19-17
الامين دباغين	45
عبيدي محمد الطاهر	25
سليمان دهيليس	20-19
محمد يازوران	13-12
يوسف بعلاوي	25
دمين بن علي	25
علي منجلي	51
عز الدين زيرارة	27
عبد الرحمان بن سالم	28
عبد القادر مولاي شابو	28
الصالح السوفي	28
محمد علاق	28
السعيد عبيد	28

بن يوسف بن خدة	36-32-29
ايت أحمد	36-35
احمد بن بلة	35
محمد بوضياف	40
عبد الحميد مهري	39-36
عبد العزيز بوتفليقة.	40

فهرس الاماكن

الأماكن	الصفحة
برج بوعريريج	4
مدينة بجاية	4
قرية اوزلاغن	4
الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)	13-9-8
الولاية الخامسة (وهران)	21-20-13-8
الولاية الثالثة (القبائل)	24-13-8
الولاية السادسة (الصحراء)	13
العراق	9
تونس	24-23-17-16-13-11-9
ليبيا	36-9
المغرب	39-37-34-27-20-9-5
لسعودية	11-9
كوريا الشمالية	9
مصر	21-11-9-6
اليمن	9
الصين	9
السودان	9
الولاية الاولى (الاوراس)	25-13-10
مالي	29-28-12-11-9
النيجر	28-12

الولاية الرابعة (الجزائر)	41-13
جيجل	13
فرنسا	40-37-36-35-31-30-29-23-20-19-16
تيزي وزو	40-20-18
ميلة	19-18
باتنة	19
سكيكدة	20
تلمسان	41-40-20
طرابلس	42-39-36-21
قالمة	21
زمورة	42-40

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة تحذف..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول: الأوضاع الداخلية في الجزائر قبيل انعقاد الاجتماع

أولاً: الصراع بين السياسيين والعسكريين:.....4

ثانياً: خلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر 1958م.....7

ثالثاُ: المحاولة الانقلابية لمحمد لعموري نوفمبر 1958:.....10

رابعاً: اجتماع العقداء الأربعة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958.....12

الفصل الثاني: الدعوة لعقد الاجتماع أسبابه وقراراته

أولاً: أسباب عقد الاجتماع شروط المشاركة: 16

ثانياً: التعريف بالعقداء العشر:.....17

ثالثاً:محاضر جلسات الاجتماع وأهم قرارته 24

الفصل الثالث :أثر اجتماع العقداء على مسار الثورة

أولا: تشكيل هيئة الاركان الموحدة.....27

ثانيا: الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان.....29

ثالثا: مؤتمر طرابلس و صائفة 1962م 36

الخاتمة.....45

الملاحق : يوضح اجتماع مؤتمر الصومام.....47

قائمة المصادر والمراجع 51

الفهارس..... 45
فهرس المحتويات 50

الملخص :

إن الدارس لتاريخ الثورة الجزائرية من كل جوانبها سيقف حتما امام زخم كبيرمن الخلافات التي سادت العلاقات بين قادتها و التي كادت في بعض الأحيان أن تعصف بها، لولا الحكمة والعقلنة، والعودة الى عقد المشاورات والاجتماعات لحل الخلافات ، ولعل دراستنا ركزت على أهم تلك الاجتماعات التي عقدت أثناء الثورة وهي اجتماع العقداء العشر، الذي اعطى تقيما شاملا للأوضاع الثورة داخليا وخارجيا، امام مشاريع ديغول الرامية الى إبعاد الشعب عن الثورة،و كان من اهم قرارته اعادة تنظيم الجيش و تحويل الثورة ،بعد ان كانت في الداخل الى الحدود و توحيد القيادة العامة طبقا لمؤتمر الصومام ومن اثر هدا الاجتماع على الثورة تشكيل هيئة الاركان الموحدة وما نشب من صراع الحكومة المؤقتة و هيئة الاركان و تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الاركان و وصولا الى مؤتمر طرابلس و صائفة 1962 وعدم الرجوع الى قيادات الولايات بالداخل.

الكلمات المفتاحية

العقداء العشر ، ، الباءات الثلاث ، هيئة الأركان ، الحكومة المؤقتة.

Summary :

The student of the history of the Algerian revolution in all its aspects will inevitably stand in front of a great momentum of the differences that prevailed in the relations between its leaders and that at times almost ravaged them, had it not been for wisdom and rationalization, and to return to holding consultations and meetings to resolve differences, and perhaps our study focused on the most important of those meetings that were held During the revolution, the meeting of the ten colonels, which gave a comprehensive assessment of the situation of the revolution internally and externally, in front of de Gaulle's projects aimed at keeping the people away from the revolution, One of his most important decisions was the reorganization of the army and the transformation of the revolution, after it was at home to the borders, and the unification of the general command in accordance with the Soma conference. The impact of this meeting on the revolution was the formation of the unified staff, and the conflict that erupted from the interim government and the General Staff, and the conflict between the governments aggravated. The interim and the General Staff, all the way to the Tripoli Conference and the summer of 1962, and the lack of reference to the leaders of the states at home.